

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:
- إسلام شاعة
- إدريس بلخضر

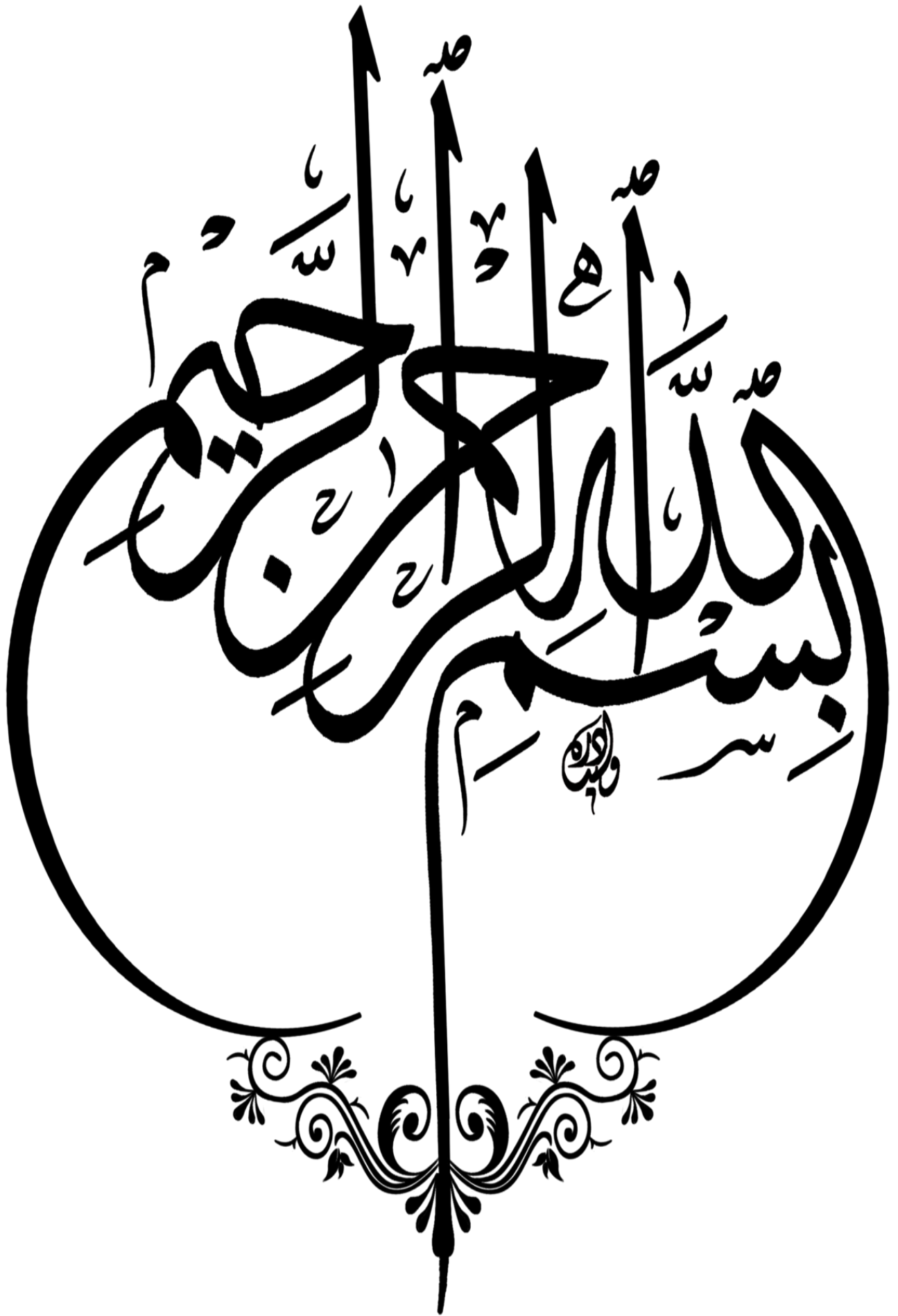
تحت عنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
- دراسة في مؤسسة كوندور الكترونيك -

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د/ عريوة محاد
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د/ فايزة لعراف
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د/ علي بحري

السنة الجامعية : 2023/2022م



الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

- إلى من تحت أقدامها الجنة وهي جنتي في الدنيا والآخرة حبيبتي أمي حفظها
الله ورعاها وجزاه خير الجزاء

- إلى من هو بطلي وقدوتي في الحياة أبي، أطال الله عمره.

إلى من هم سندي وكففي الذي لا يميل إختوي كل باسمه وكل بمقامه

- إلى أصدقائي الذين شاركوني في المشوار الدراسي و إلى كل من قام
بمساعدي في إنجاز هذا العمل بالشكر موصول للجميع.

إسلام شاعة

الإهداء

بعد السلام على الذين نحبهم والذين في القلوب نحبهم

-إلى من وجهني في الحياة، في الدروب الحالكات، إلى من وجهني إلى العلم

وقدم التضحيات، أبي العزيز أطل الله في عمره.

-إلى جنتي في الحياة، حاملة ألامي، معلمتي في الصبر والحنان؛ أمي.

-إلى أخوتي وأشقائي سدي.

- إلى الأساتذة وكل من ساهم في انجاز هذا العمل.

إدريس بلخضر

شكر وتقدير

يقول سبحانه وتعالى:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: 7]

فألف الصلاة وسلام على الحبيب المصطفى ﷺ،

الحمد لله الذي أنعم علينا بأن أكملنا بحثنا هذا ، جزا الله خيرا عنا كل إنسان

ساهم وقدم النصح والمعرفة طيلة فترة انجاز هذا البحث.

الشكر موصول لأستاذتنا الذين وجهونا ودعمونا .

دون أن ننسى الأستاذة المشرفة لما أبدته من مساعدة ونصح.

الحمد والشكر لله



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

المؤسسة تتكون من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام لضمان فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات، حيث نجد أن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بموقع هام في المؤسسة ويظهر ذلك من خلال علاقاته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية، يعتمد عليها المسيرين في اتخاذ العديد من القرارات المؤسسية والعملية.

الاشكالية :

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز الرقابة الداخلية ؟

للإجابة على الاشكالية فإنه تم تقسيم السؤال الى اسئلة فرعية كما يلي :

- 1- هل السياسات المحاسبية تمثل احد العوامل في التنظيم المحاسبي بما يحسن نظام الرقابة الداخلية ؟
- 2- هل تعتبر البيانات المالية دليل اثبات على نوع الرقابة الداخلية ؟
- 3- ما واقع نظام معلومات المحاسبي في مؤسسة كوندور CONDOR وما أثرها على فعالية الرقابة

الداخلية ؟

فرضيات البحث:

يمكن تقديم إجابات على الأسئلة الفرعية في شكل فرضيات كما يلي:

1. السياسات المحاسبية تمثل أحد العوامل الأساسية في التنظيم المحاسبي بما يحسن الرقابة الداخلية.
2. البيانات المالية دليل إثبات على نوعية الرقابة الداخلية المكرسة.
3. إن نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة كوندور يعمل على انتاج معلومات محاسبية تساعد في فعالية الرقابة الداخلية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- ابراز مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.
- 2- عرض مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي.
- 3- التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الداخلية في مؤسسة كوندور .

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المؤسسات في الوقت الراهن، حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبي الناجح في ترشيد الإدارة لإيجاد الحلول اللازمة للأزمات من أجل الحفاظ على منجزاتها وضمان استمراريته، كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة وفعالة لا يمكن الاستغناء عنها وهذا ما سيتجلى في مؤسسة كوندور الإلكترونيك

حدود الدراسة

أ- الحدود المكانية:

• مؤسسة كوندور 2023 - برج بوعريرج-

ب- الحدود الزمنية:

• من فيفري 2023 إلى: ماي 2023.

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى توضيح أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسات الاقتصادية، ومن أجل الإجابة على الإشكالية، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول بشأن الظاهرة إلى توصيات هادفة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

✓ علاقة الموضوع بالتخصص؛

✓ حساسية الموضوع او ارتباطه بتكنولوجيا المعلومات الحديثة؛

✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال؛

✓ أهمية المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة من جهة والمراقبة الدقيقة للبيانات من جهة أخرى للحصول على معلومات موثوقة إلى جانب تقادي واكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء والغش؛

✓ الاهتمام المتزايد بالرقابة الداخلية ودورها في حماية أصول المؤسسة وتحقيق أهدافها.

صعوبات البحث:

✓ تشعب المادة العلمية مما دفعنا إلى التشتت في جمع المعلومة والإحاطة بأدق تفاصيلها.

الدراسات السابقة:

لقد تم مراجعة دراسات حول موضوع بحثنا، حيث شملت هذه الدراسات متغيرات البحث سواء تعلق الأمر بنظام المعلومات المحاسبية أو بالرقابة الداخلية ونذكر بعضها على سبيل المثال:

أولا الدراسات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية:

دراسة بوفروعة سفيان بعنوان: نظام معلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة (2011-2012) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ إن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبي؛

✓ أهمية الثبات في الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة ومعالجة وعرض معلوماتها المحاسبية في

التقارير المالية للعديد من الفت ا رت المالية المتعاقبة مما يساعد بصورة أفضل الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودتها لعملية اتخاذ القرار .

دراسة عجيبة حنان بعنوان: فعالية نظام معلومات محاسبية في الأداء المالي مذكرة ماجستير جامعة (غرداية 2012-2013) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة.

✓ إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تمثل مدخلات للإدارة المالية، حيث تعمل هذه الأخيرة على

تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وتصحيح مختلف الاختلافات والانحرافات.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالرقابة الداخلية:

دراسة وجدان علي أحمد بعنوان: دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر

عام (2009-2010) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

✓ لكي تتمكن إدارة المؤسسة من تحقيق أهدافها يجب تصميم نظام رقابة داخلية فعال يحافظ على أصولها، ويشرف على عملياتها وي ا رقب مستوى الأداء؛

✓ إن الرقابة الداخلية ومن خلال أدواتها المختلفة المتمثلة في الموازنات ومحاسبة المسؤولية وتقييم الأداء وكذلك خلية الرقابة الداخلية التي تعتبر أحد أدوات الرقابة المالية، حيث تعمل على تحسين أداء المؤسسة.

دراسة أم كلثوم رزقة بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر العملية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماستر جامعة ورقلة عام (2016-2017) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

✓ تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة القوانين والسياسات والاجراءات وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة؛

✓ نظام الرقابة الفعال هو ذلك النظام الذي يحتوي على مكونات مت ا ربطة ويقوم على جملة من المقومات المحاسبية.

هيكل البحث:

إضافة إلى المقدمة والخاتمة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، الفصل الأول الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية ويتضمن مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى: مبادئ وتصنيفات نظام المعلومات المحاسبي، أما بالنسبة للفصل الثاني فهو عبارة عن علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية وقُسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه مراجعة الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية أما المبحث الثاني خصص لمقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه، في حين أن الفصل الثالث كان تطبيق ما سبق على مؤسسة كوندور للإلكترونيات.

والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي
والرقابة الداخلية

تمهيد:

إنّ نظام المعلومات له مكانة هامة في المؤسسة الاقتصادية، نظرا لدوره في ترقية وتفعيل المؤسسة من خلال المعلومات التي يوفرها، والتي تعتبر المادة الأساسية التي يعتمد عليها المسير في مختلف النشاطات، من أجل تسيير العمليات اليومية والتخطيط والرقابة وصولا إلى بناء الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

ونظام المعلومات يتكون من عدة أنظمة فرعية تتفاوت أهميتها من نظام فرعي إلى آخر حسب مشاركة كل منها في الرقابة على مختلف نشاطات المؤسسة، ولعل أهم هذه الأنظمة الفرعية في المؤسسة هو نظام المعلومات المحاسبي، هذا الأخير الذي يستمد أهميته من كونه المصدر الرئيسي للمعلومات والذي يعتمد عليه المديرون من جهة، ومختلف الأطراف الخارجية المهمة بوضعية المؤسسة من جهة أخرى. ومن خلال هذا الفصل نتطرق في المبحث الأول لنظام المعلومات المحاسبي، وفي المبحث الثاني لعلاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي

نتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات نظام المعلومات المحاسبي في المطلب الأول وإلى مبادئ وتصنيفات نظام المعلومات المحاسبي في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث نتطرق إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبي وفي المطلب الرابع نتطرق إلى تأثير استخدام الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي.

أولاً: تعريف نظام المعلومات

يعرف النظام بأنه مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي معا وظيفة لتحقيق أهدافه، وكل نظام له بيئة تحتية مستقلة عن بيئته، كما أن أغلب الأنظمة تكون مفتوحة بمعنى تقبل مدخلات من بيئتها وتزودها بمخرجات، وكثير من الأنظمة ملموسة حيث توظف الموارد الطبيعية كالمواد والأشخاص (الجزراوي و الجنابي، 2009م، صفحة 19)

أما نظام المعلومات فيعرف على أنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم (محمد قاسم، 2004م، صفحة 14)

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية أنظمة المعلومات على أنها النشاطات التي تنطوي على تجميع وتشغيل وتصنيف البيانات والتي تؤدي داخل المؤسسة الاقتصادية بصورة مستقلة على هيئة أنظمة فرعية تابعة لنظام شامل من أجل تحقيق أهداف معينة.

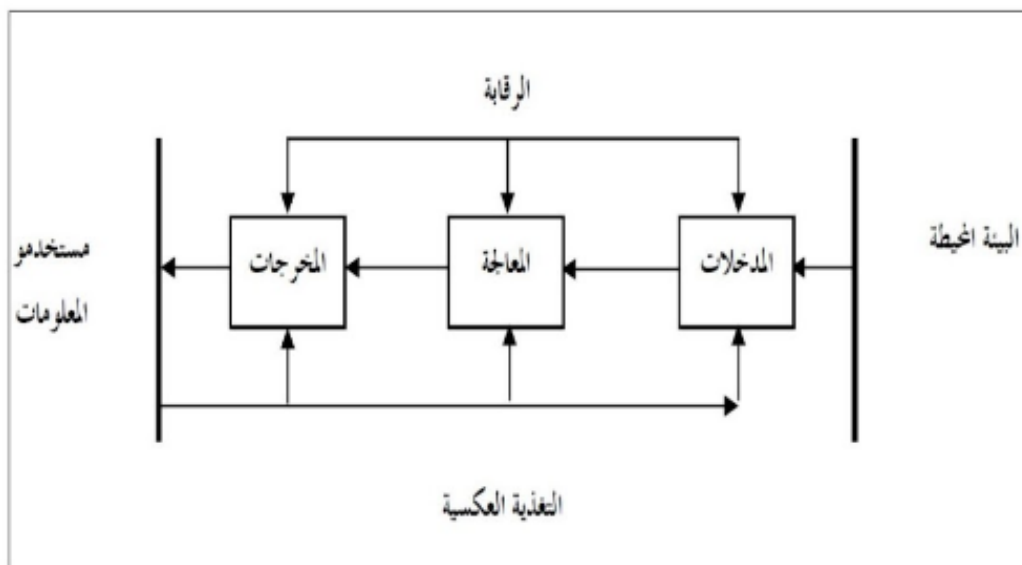
ثانياً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يحدد مفهوم نظام المعلومات المحاسبي انطلاقاً من مفهوم المحاسبة، والذي يعرف على أنه نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال ،حصر وتجميع، وتشغيل، وتحليل البيانات الاقتصادية، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المعنية والتي لها اهتمام بأنشطة المؤسسة سواء كانوا أطراف داخلية أو أطراف خارجية (سمير صبان، جمعة ، و أحمد ، 2003م، صفحة 01).

حيث أن المعلومات الرئيسية الأكيدة على سبيل المثال تعكس نتائج العمليات خلال الفترة المحاسبية، وحالة الأصول، وحق الملكية في نهاية الفترات المحاسبية، كما أن المستخدمين الداخليين والخارجيين يستخدمون المعلومات لأغراض مختلفة (الجزراوي و الجنابي، 2009م، صفحة 25).

مما سبق نعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه ذلك النظام الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات ذات الطبيعة المالية التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، ومن ثم إتاحة الفرصة لإمكانية تشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة للمهتمين بهذه المؤسسة (القاضي و توفيق حمدان، 2001م، صفحة 183).

الشكل رقم (1-1) نموذج عام لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 17.

ثالثا - الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي:

1- نظام المحاسبة المالية:

تصمم برامج المحاسبة المالية لتساعد على تسجيل جميع المعاملات المالية محاسبيا، وإنتاج القوائم المالية كقائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج (محمد حمزة ، 2011م، صفحة 21) وعليه يهتم نظام المحاسبة المالية بتسجيل وتصنيف وتبويب المعاملات المالية، فالهدف الأساسي للمحاسبة المالية إذن هو إعداد القوائم المالية لتزويد المديرين بالمعلومات وكذا ملاك المؤسسة والدائنين، والدوائر والوزارات الحكومية المختصة والجمهور بشكل عام (دهمش ، أبو نصار، و الخلايلة، 1999م، صفحة 17).

2- نظام المحاسبة الإدارية

هي فرع من فروع المحاسبة تعمل على تحديد وقياس وتجميع وتحليل البيانات للتوصل إلى معلومات مالية وغير مالية تستخدمها الإدارة في أعمال التخطيط والرقابة في اتخاذ القرار (السعيدة، 2007م، صفحة 16، 17).

رابعا- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات والمتمثلة في مختلف التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالعديد من الأهداف، نذكر منه (عتير سليمان، 2012م، صفحة 21، 22).

- إنتاج التقارير اللازمة: تعتبر التقارير أداة للتخطيط ووسيلة للرقابة على نشاط المؤسسة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية المؤسسة إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية وتقديمها لمستخدميها في الأقسام المختلفة.

- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية: يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية.

- الدقة في إعداد التقارير : تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، وتكون في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير.

توقيت تقديم التقارير من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المؤسسة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد، ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير. توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام يهدف النظام المحاسبي إلى إنتاج معلومات دقيقة وواضحة، وكذلك حماية أموال المؤسسة والرقابة عليها، إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد، ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية.

تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها عند الضرورة.

خامسا - خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجلعه نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة و مؤديا الوظيفة التي طور لأجلها، ومن بين الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فعالا وكفاء ما يلي:

- أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات مالية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط.

- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه ليتلاءم مع التغيرات الطارئة في بيئة عمل المؤسسة.

المبحث الثاني: مبادئ وتصنيفات نظام المعلومات المحاسبي

أولاً - مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية، ونتطرق إلى البعض منها فيما يلي (بن يحي ، 2012م، صفحة 39، 40).

1. مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة للمؤسسة وإمكانياتها، ويجب توفر شرطين وهما:

- أ- **شرط إجباري:** ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.
- ب- **شرط اختياري:** ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية ويجب مراعاة التكلفة مقابل العائد.

2. مبدأ الثبات على الطريقة: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة المالية، حيث يتطلب أن تكون مخرجات النظام التقارير المالية الختامية معدة بطريقة واحدة نمطية وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها. إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة فعالية الرقابة الداخلية.

3. مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: مادام الفرد هو الثروة الحقيقية للمؤسسة وأن أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشري وميولها، وتقادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا فيما يلي:

- خلق الإقناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها، لأن إنجاز الأعمال دون إقناع يؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة وبأدنى تكلفة.

4. مبدأ الهيكل: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات ومدى فائدتها لإدارات وأقسام المؤسسة ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية (العماري، 2001م، صفحة 58):

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا.
- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة.
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة.

5. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء ، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي.

6 . مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا لمواجهة كل التغيرات التي تحدث في المستقبل.

7 - مبدأ إعداد التقارير: تعتبر التقارير كنتاج النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية.

ثانيا - تصنيفات نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تصنيف الأنظمة المحاسبية إلى عدة أنواع وفقا لمعيار المتبع للتصنيف، وذلك على النحو التالي (أحمد رجب و عبد المالك محمد، 2003، صفحة 18)

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

1. مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في البيانات الأولية التي يحصل عليها المحاسب عن الأحداث المالية المتعلقة بالمؤسسة، والتي تكون مثبتة على مستندات ووثائق، حيث يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة، أمر البيع، وثيقة الشحن... إلخ، وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات.

على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في الدفاتر، إلا أن الرقابة والدقة الأفضل تتحقق عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية، وتجدر الإشارة أنه يجب ألا يكون هناك قيد محاسبي دون وجود مستند، أي لا يوجد حدث اقتصادي يدخل ضمن المحاسبة دون وجود مستند وذلك ضمانا للرقابة على الإثبات المحاسبي وإمكانية المراجعة.

2 . شروط قبول المستند كدليل موضوعي لإثبات الأحداث الاقتصادية:

ويفهم من ذلك أن المستند يصدر عن الجهة المخولة بذلك والتي يتم تحديدها سلفا، سواء كانت جهة داخلية أو خارجية، وأن يتضمن التوقيعات والأختام اللازمة لذلك، وأن يكون المستند أصليا.

- شروط فنية: يقصد بها أن يأخذ المستند شكلا نظاميا يتماشى مع العرف ويحقق الغاية من وجوده.

- شروط اقتصادية: ويقصد بذلك أنه على المؤسسة أن تحقق الشروط الضرورية عند تصميم المستندات والدورة المستندية ولكن مع التفكير العقلاني والرشد بأن يتم تحقيق المنافع وجود المستندات وتحقيق شروطها بشرط أن يتم ذلك في ضوء تكاليف معقولة (القاضي و توفيق حمدان، 2001م، صفحة 184).

3 . دور المستندات في نظام المعلومات المحاسبي:

تتطلب مرحلة المدخلات من البيانات التي نحصل عليها من المستندات في المرحلة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن التسجيل المحاسبي يتم فقط بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي تكون قابلة للإثبات عن طريق واحد أو أكثر من هذه المستندات والوثائق، لذلك تتم عملية أرشفة هذه المستندات والوثائق في قسم المحاسبة كونها تشتمل على الدليل الموضوعي على تدفق المعلومات الواردة في القوائم المالية (كمال ، 2014م، صفحة 284). وعليه يمكن تحديد عديد من الأدوار المهمة التي تلعبها الوثائق والمستندات في نظام المعلومات المحاسبي، وكذا فعاليات دورة العمليات في المؤسسة، والتي ندرجها في كونها:

- تشكل الأساس لتحديد تدفق البيانات داخل المؤسسة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات وانتقالها وأماكن حفظها.

- تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة فمثلا تدل وثيقة الشحن على نقل البضاعة من المؤسسة إلى العميل.

- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.

- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المؤسسة والرقابة عليه، فعدم وصول تقرير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد.

يعد التوثيق الملائم من بين الأدوات الرئيسية في نظام الرقابة الداخلية، ويجب تصميم هذه المستندات والسجلات بشكل مبسط وسهل الفهم،

قدر من الأخطاء (محمد قاسم، 2004م، صفحة 174).

ثالثاً: معالجة البيانات المحاسبية:

تعرف المعالجة على أنها عمليات التحويل التي تحول المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها على شكل معلومات، فبعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة عليها انطلاقاً من فرز وتصنيف هذه المستندات تمهيداً لتسجيل القيود والترحيل إلى الحسابات (كمال ، 2014م، صفحة 284).

وتمر المعالجة على مرحلتين أساسيتين من عمليات التحويل وهما:

1 . التسجيل في دفتر اليومية:

تتمثل المرحلة الأولى للتحويل في إثبات العمليات المالية بدفتر خاص يبين أثر كل عملية على ثروة المؤسسة، ويتم إثبات العمليات المالية في ضوء مجموعة من القواعد التي تحكم المرحلة الأولى من مراحل التحويل، وتتمثل هذه القواعد في (سمير صبان، جمعة ، و أحمد ، 2003م، صفحة 27، 28).

-العناصر: يجب أن يتصف الحدث الاقتصادي بإمكانية تتبعه وربطه إلى أحد العناصر المعلومة.

- الثنائية: يتميز الحدث الاقتصادي بأنه ذو علاقة سبب وأثر على الحسابات التي يتكون منها النظام.

- الاتساق والثبات: وتعني هذه القاعدة التوصل إلى معالجة واحدة للأحداث المالية المماثلة.

من هنا يتضح أن القواعد السابقة تظهر أن المرحلة الأولى للتحويل تتضمن وظيفتين، الأولى لتعين الحسابات التي تتأثر بالحدث المالي والثانية لتحديد العلاقة السببية الثنائية.

تعتبر الدفاتر اليومية هامة في العمل المحاسبي نظرا لما يلي:

- الإثبات القانوني للعمليات، حيث يعتبر دفتر اليومية العامة بمثابة دليل إثبات لحدوث العمليات.
- المحافظة على التسلسل الزمني للعمليات.
- إظهار تحليل كل عملية في مصطلحات المدين والدائن.
- إظهار شرح لكل عملية.
- إمكانية المراجعة ومرجع أساسي عند حدوث الأخطاء.
- ضمان التوازن في عملية التسجيل بما يحقق معه الرقابة على عمليات التسجيل.

2 . الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

نتيجة تسجيل العمليات في دفتر اليومية يتجمع عدد كبير من العمليات في فترة قصيرة في سجل واحد، حيث يصعب الحصول على معلومات من هذا السجل، لذلك يتم نقل القيم المسجلة في دفتر اليومية إلى الحسابات في فترة زمنية منظمة (عملية الترحيل)، والترحيل عبارة عن تجميع للبيانات المتشابهة في حساب واحد الذي يحمل اسما يدل على طبيعة تلك البيانات، وبالتالي فإن الترحيل هو عبارة عن تصنيف البيانات المرتبطة بالنوع نفسه من العمليات المالية في حساب واحد وبطريقة يسهل معها تتبع مصدر تلك البيانات والحصول على العمليات المالية المتشابهة، ومن ثم فإن حساب دفتر الأستاذ يمثل فئة إحصائية تتضمن بيانات لها خاصية معينة يدل عليها عنوان هذا الحساب، ولا يدخل في هذه الفئة سوى المفردات التي تتصف بتلك الخصائص المميزة لتلك الفئة، ويتم ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ وفقا لمجموعة من القواعد المنظمة لعملية الترحيل (محمد قاسم، 2004م، صفحة 160، 161).

رابعا: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

بمعالجة البيانات تتولد بالضرورة العديد من المعلومات، وهو ما تمثله هذه المرحلة حيث يوفر نظام المعلومات المحاسبي المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستخدمين الخارجيين، ويتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير مالية في فئتين رئيسيتين هما:

1 - القوائم المالية

كما سبق وذكرنا تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبي بإنتاج مجموعة من القوائم المالية، تلبي أساسا احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين (حملة الأسهم الدائنون، الأجهزة الحكومية الخ) بالإضافة إلى كونها ذات منفعة للإدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة، فالقوائم المالية هي وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي في المؤسسة لكل من يهيمه أمرها (محمد نور و السيد، 2003م، صفحة 43).

تتمثل القوائم المالية كمخرجات للمحاسبة المالية باعتبارها نظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبي في القوائم التالية:

- قائمة الميزانية (الميزانية العمومية تهدف الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي كما يطلق عليها في بعض الأحيان إلى بيان المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة، وتقوم كل مؤسسة بإعداد ميزانية عمومية مرة على الأقل كل سنة، وتعد بعض المؤسسات ميزانية عمومية في نهاية كل شهر، وتوضح الميزانية العمومية أصول المؤسسة في جانب منها ، والتزاماتها وحقوقها في الجانب الآخر منها) سمير صبان، جمعة ، و أحمد ، 2003م، صفحة 34).

- **جدول حسابات النتائج:** يهدف جدول حسابات النتائج إلى مقابلة إيرادات المؤسسة بالمصروفات والأعباء التي تساهم في تلك الإيرادات، وتكون نتيجة هذه المقابلة هو ما تحققه المؤسسة من ربح أو خسارة، كذلك نجد أيضا جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة (محمد نور و السيد، 2003م، الصفحات 43-48).

كما لا بد من الإشارة إلى أن إعداد القوائم المالية يتضمن سلسلة من العمليات، تبدأ بإعداد ميزان المراجعة، ويتمثل هذا الأخير في قائمة بحسابات دفتر الأستاذ العام في نهاية فترة معينة، شهر، سنة، وعادة ما يضم ميزان المراجعة أرصدة دفتر الأستاذ العام، ومن خلال ميزان المراجعة يتم التأكد من صحة الترحيل والمجاميع ويساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها، كما يساعد أيضا على إعداد التقارير الإدارية الداخلية والقوائم المالية الخارجية.

2 - التقارير الإدارية

تعد التقارير إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات والمستخدمين لهذا النظام، حيث أن نظام المعلومات يقوم بتحويل البيانات إلى معلومات وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين والمتنوعين في المؤسسة، حيث يتم تقديم هذه التقارير إلى المراكز الإدارية المختلفة، ومن الأمثلة على هذه التقارير، تقرير تحليل المبيعات حسب المناطق وحسب المنتجات، قوائم تكاليف المنتجات والأقسام، تقارير الرواتب والأجور، تقارير الطاقة، ولهذا يطلق على النظم المرافقة لها نظم التقارير الإدارية التي تركز على دعم القرارات اليومية من خلال إنتاج تقارير متنوعة تتضمن المعلومات التي يحتاجها المدير ، كما لا بد أن تكون المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار واضحة ومحددة (محمد قاسم، 2004م، صفحة 50)

وللإشارة نذكر أن تصميم النظام المحاسبي يبدأ بتحديد التقارير التي يجب على النظام أن يقوم بإعدادها، حتى يتمكن المستفيدين من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من أداء مهامهم، فبتحديد حاجة المستخدمين من التقارير من حيث النوع والمحتوى ودرجة التفصيل والدورية، وهو الهدف الرئيسي والخطوة الأساسية في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، لكون التقارير هي همزة الوصل بين المستخدمين والنظام. وقد يكون النظام جيدا من حيث المدخلات وأساليب المعالجة، إلا أن طريقة إعداد التقارير وتوزيعها غير الملائمة تجعل هذا النظام غير قادر على تلبية حاجات المستخدمين، لذلك تبدأ عملية تصميم النظام بالتعرف على التقارير التي يجب على النظام أن ينتجها.

خامسا: الرقابة والتغذية العكسية

تتمثل إحدى أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبي في إحكام الرقابة على الفعاليات في المؤسسات الاقتصادية، وقد تعزز دور المحاسبة في ذلك إلى حد بعيد بعد ظهور شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة وظهور عدة مفاهيم للرقابة ومنها رقابة الجهات الإدارية المختلفة للمؤسسة على أداء الأفراد والأقسام التابعة لها، ورقابة ملاك المؤسسة على أداء الإدارة وعلى الأداء الكلي، ورقابة جهات أخرى كالنقابات والهيئات الحكومية المستقلة والمجتمع بشكل عام (القاضي و توفيق حمدان، 2001م، صفحة 118).

فالرقابة والتغذية العكسية تعتبر من العوامل المعاونة للنظام، والتي تستوجبها عمليات التحقق من سلامة تشغيل النظام وأنه يعمل كما هو محدد له، وضمان التوصل إلى نتائج (مخرجات) يمكن الاعتماد عليها (صبان، جمعة ، و أحمد ، 2003م، صفحة 11).

تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمعالجة والمخرجات وذلك للحصول على معلومات صحيحة ودقيقة للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، وهي مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات (محمد قاسم، 2004م، صفحة 18).

أما التغذية العكسية فهي عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجيات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمون بطلب إحداث تغييرات في النظام، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية (محمد قاسم، 2004م، صفحة 16).

سادسا: علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات

تعد الرقابة الداخلية هي أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة ، فهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماسي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في سير أعمالها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له، وإن من الضروري في هذا العصر وجود نظام رقابة محكم، لاعتباره أساسيا في الحفاظ على الوجود المعنوي والمادي للمؤسسة، من خلال الحماية التي يوفرها هذا النظام، وحيث أن أي قصور فيه سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسة والمتعاملين معها، ولتحقيق رقابة أكثر فعالية يجب أن يمنع الاستقلال التنظيمي شخص واحد من ارتكاب الخطأ أو الغش أو إخفاءه، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق فصل وظائف التسجيل في الدفاتر، وكذلك عن طريق جودة عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

سنتطرق في هذا المبحث الأول الى ماهية نظام الرقابة الداخلية و في المطلب الثاني إلى اهمية و أهداف نظام الرقابة الداخلية و في المطلب الثالث الى مكونات نظام الرقابة الداخلية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق في هذا الفصل يبين لنا أن الاهتمام بالرقابة الداخلية جاء ليساعد على جودة المعلومات المحاسبية لمستخدميها داخل المؤسسة وخارجها. ويتضح ان نظام المعلومات المحاسبي له دور كبير للحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بالدقة و السرعة المطلوبة و هذا ما يبرز مدى الحاجة اليه في مجال الرقابة الداخلية .حيث تزداد الحاجة الى الرقابة الداخلية للمؤسسة كلما كان حجم البيانات اكبر وهذا نتيجة للتطور السريع في الاعمال وكبر حجمها. مما يستوجب الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية من اجل اعطاء فعالية وكفاءة للرقابة الداخلية المطبقة وسوف نتأكد من ذلك عندما نسقط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في مؤسسة كوندور.

الفصل الثاني

علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام
الرقابة الداخلية

المبحث الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات تطرقنا في هذا المبحث الى ماهية نظام الرقابة الداخلية و في المطلب الثاني الى أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية وفي المطلب الثالث الى مكونات نظام الرقابة الداخلية تقوم المؤسسة بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية، التنظيمية والمحاسبية، وذلك ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة والتقيد بالسياسات الموضوعية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية ، ومفهومه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية

إن فكرة نظام الرقابة الداخلية في حد ذاته قديمة، وسادت بدرجات متفاوتة، إلا أن الاهتمام بها ازداد في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بسبب مجموعة من العوامل التي ساعدت على ذلك ونذكر منها كبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها اضطرار الإدارة إلى توزيع وتفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة حاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات دورية ودقيقة، والعامل الرئيسي لتطور نظام الرقابة الداخلية هو الحاجة الماسة للإدارة لحماية وصيانة أموال المؤسسة

فكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي يقوم بها راجع إلى النمو الضخم في حجمها وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، وكل هذا أدى إلى صعوبة الاتصال الشخصي في إدارة المؤسسة الشيء الذي أدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشف التحليلية، الموازنات تقسيم العمل وغيرها.

أما بالنسبة للتوزيع وتفويض السلطة والمسؤوليات إلى بعض من الإدارات الفرعية فيمكن إرجاعه إلى التوسع الجغرافي للمؤسسات الذي يدعو إلى توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية مما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على أن تكون المسؤولية أمام المديرية العامة تقع على عاتق هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى.

أما بالنسبة للبيانات الدورية التي هي بحاجة لها إدارة المؤسسة، فهي تظهر من خلال حصول الأخيرة على تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطها من أجل اتخاذ أنجع القرارات وأنسبها لتصحيح الانحرافات وحتى تكون هذه التقارير صحيحة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لابد من وجود نظام للرقابة الداخلية سليم.

ومن العوامل الرئيسية لنشأة نظام الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة لإدارة المؤسسة لصيانة وحماية أموالها من خلال توفير نظام سليم يحد ويمنع حدوث الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها (عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، 1998م، صفحة 132).

المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أنجع النظم الرقابية في المؤسسات لما يشمله من خصائص وأنواع تميزه عن باقي النظم.

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

توجد عدة تعريفات لنظام الرقابة الداخلية نذكر منه ما يلي:

عرفه المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين على انه "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة (berien & sencal, 1984, p. 36). وقد عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين على انه كافة السياسات والإجراءات الضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة مؤسسة وكفاءة العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، 2006م، صفحة 207).

وقد عرفه تقرير لجنة COSO بأنه العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية وبالالتزام بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق (نصر علي و السيد شحاتة ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل، 2006م، صفحة 76). ومنها من نص على أنه نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة مع تحديد الواجبات والمسؤوليات ووجود نظام للحسابات وإعداد التقارير، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية الأصول.

- تشجيع الدقة ومدى الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية وأية تقارير أخرى تعد داخل المؤسسة.
- تشجيع وتقييم الكفاءة التشغيلية لكل جوانب أنشطة المؤسسة ومدى الفعالية في تحقيق الأهداف العامة.
- الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وتشجيع وقياس مدى التماسي معها (رزق السوافيري، كامل محمد، و مراد مصطفى، 2002م، صفحة 11).

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الأصول والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية، لتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة.

الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية عدة خصائص هي (سويلم الحسبان، 2009م، صفحة 46):

1- الرقابة الداخلية جزء لا يجزأ من العمليات: حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة إدارية مبنية كجزء من نظام المؤسسة و كجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بشكل مستمر.

2- الرقابة الداخلية نظام يضعه و ينفذه الإنسان: فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك نجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورا هاما في تحقيق ذلك.

3- الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا: إذا على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتاتها وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإن أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث : أنواع نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة أنواع لأنظمة الرقابة الداخلية منها الآتي:

1- الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق أهداف التنظيم، مثل الكشف الإحصائية والموازنات التقديرية، وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية وهي نقطة البداية لتقرير الرقابة المحاسبية على العمليات (عمر كحلوت، 2004م، صفحة 43).

2- الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ، ويضم هذا النوع وسائل متعددة نذكر منها على سبيل المثال : إتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية، وجود نظام محاسبي سليم وإتباع نظام التدقيق المطابقات أي إجراء المقارنة بين عناصر مختلفة في تبويبها أو إثباتها ولكنها ذات طبيعة واحدة للتحقق من مدى تطابق قيمها الموجودة في سجلات متعددة (عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، 2000م، صفحة 168).

3- الضبط الداخلي: يقصد بها ذلك النظام الذي يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعالة، وهو يحتاج إلى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش واكتشافها، بالإضافة إلى القيام بما يلي: تحديد (فصل) اختصاصات الإدارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها وكذلك تحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام. والإدارات الفرعية، بحيث لا يقوم شخص واحد بعملية من بدايتها حتى نهايتها، وإنما يجب أن تقسم العملية إلى مراحل ويقوم كل موظف بأول مرحلة مما يعني مراقبة الموظف اللاحق لأداء عمل موظف في المرحلة السابقة ذلك يؤدي إلى تحديد المسؤولية عند اكتشاف خطأ أو غش ما (فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، 2006م، صفحة 211).

تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي تختلف وفقا لاختلاف التنظيم الإداري لها، بحيث يكون المسؤول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية، أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل و كفاءة العامل واختصاصه بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطاء التي ارتكبها الموظف السابق.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية

يمكن توضيح أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

الفرع الأول : أهمية نظام الرقابة الداخلية

"إن عمل أي مؤسسة يحتاج إلى نوع من الفعالية والتحكم من طرف الميسرين، هذا الذي يبدأ من انشغال هؤلاء بمتابعة صحيحة لعمليات تلك المؤسسة، وهذا الانشغال بدوره يجري وراءه وضع إجراءات خاصة مثل: اختبار هيكله مخطط تنظيمي، تحديد وظائف كل فرد داخل المؤسسة وعدة إجراءات أخرى.

ومصطلح الرقابة الداخلية يعني التحكم في كامل المؤسسة، أي الوسائل البشرية المتوفرة لإيجاد الأخطاء والاختلاسات الممكن حدوثها ، وبالتالي مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها ففي كل مؤسسة يجب أن يكون هناك نظام للرقابة الداخلية منذ بداية خلق المنظمة، وهذا لتفادي التحويلات أو الاختلاسات لسلعها ومواردها، حيث تسمح هذه الأخيرة بإحاطة المؤسسة بضمانات لازمة و ضرورية (Raffegeau, P, Causale , & Ashwort, 1979, p. 26).

الفرع الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية

من خلال التعاريف الواردة حول نظام الرقابة الداخلية نجد أن الأهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية متعددة يمكن حصرها فيما يلي (عميروش، 2010م، صفحة 92).

- حماية أصول المؤسسة.

- ضمان نوعية و دقة المعلومات.

- احترام تعليمات وسياسات الإدارة.

- الاستغلال الأمثل للموارد وتحسينها وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

1 - حماية أصول المؤسسة: تمثل حماية أصول المشروع و ممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المؤسسة، وتتخذ حماية أصول المشروع أشكال وأساليب مختلفة ومتعددة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة من التبيد أو الضياع أو الإسراف أو السرقة ويمكن أن تتحقق هذه الحماية عن طريق (محمد الصحن و كامل، 2001م، صفحة 164).

علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية

1-1- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء، مثل : تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين.

1-2- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج عن هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي مثل تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة رقم الأرباح وتضخم قيمة الأصول.

1-3- المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش: يعني ذلك حماية الأصول من التصرفات - غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة- والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها ، والاختلاس والسرقة أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة ، مثل : الاستيلاء على جانب من أموال الشركة دون وجه حق.

2-ضمان نوعية ودقة المعلومات: تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي لا بد أن تستند إلى مبادئ محاسبية متعارف عليها قصد تقديم معلومات موضوعية تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، وذلك خدمة للأطراف المعنية، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزولة الأنشطة المختلفة للمؤسسة، وهذه العمليات تعتبر مجالاً لتطبيق نظام الرقابة الداخلية تتم هذه العمليات عبر مجموعة من الخطوات تتمثل في التصريح بالعمليات وتنفيذها ثم تسجيلها بالدفاتر المحاسبية والمحاسبة عن نتائجها (عميروش، 2010م، صفحة 93).

إن تحقيق الدقة والنوعية في المعلومات المحاسبية بإتباع الخطوات السابقة بدون وجود نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة أمر غير ممكن بسبب كثرة العمليات والأحداث المالية التي تحدث يومياً، خاصة وأن كل القرارات التي تتخذها المؤسسة تعتمد بشكل كامل على المعلومات المحاسبية التي يصدرها النظام المحاسبي.

3- تحسين الأداء و تحقيق الكفاءة الإنتاجية: من أجل تحسين المؤسسة في أدائها يجب أن تلجأ إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي تحقيق الكفاءة الانتاجية، أي تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ممكنة، وتلعب الرقابة الداخلية دوراً هاماً في مجال تحقيق الكفاءة الإنتاجية ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أداء الرقابة الداخلية لدورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية، وفيما يلي بعض العوامل التي تدل على تحقيقها (عميروش، 2010م، صفحة 93):

- تخفيض الكمية المستخدمة لأقل حد ممكن من المدخلات مع الثبات أو الزيادة في المخرجات.

- تقليل الوقت الضائع و التحكم في تكلفة الفرصة البديلة.

- تخفيض معدلات الأعطال بالنسبة للآلات المنتجة إلى أقل حد ممكن.

4- احترام تعليمات و سياسات الإدارة: إن أهداف المؤسسة يتم تحقيقها من خلال القوانين واللوائح التي تضعها بحيث تغطي كافة جوانب المؤسسة، وتصدر الإدارة بذلك قوانين ولوائح سواء كانت كتابية أو شفوية وتوجهها إلى منفذي العمليات وفي كل المستويات وتحدد هذه القوانين واللوائح فيما يلي (عميروش، 2010م، صفحة 94):

- المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة.

- خطوط السلطة في هذه المستويات.

- حقوق وواجبات كل فرد من العاملين داخل المؤسسة.

كذلك فإن تحديد السياسات يرتبط بوضع الخطط والإجراءات الواجب إتباعها، مما يستوجب وجود دليل واضح يحدد الاختصاصات وخطوط السلطة والمسؤولية بأكثر تفصيل، وذلك من أجل تجنب حدوث أي تدخل أو تكرار للعمل يؤدي إلى عدم الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

المطلب الرابع: مكونات نظام الرقابة الداخلية

تشمل الرقابة الداخلية على عدة عناصر لابد من الاهتمام بها، وتصميمها بعناية من طرف إدارة المؤسسة لتوفير تأكيد مناسب على مدى تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي (أرينز و لوبك ، 2002م، صفحة 382):

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصال
- المراقبة والمتابعة
- 1- بيئة الرقابة: يمثل محيط الرقابة جوهر الرقابة الفعالة في المؤسسة، فإذا كانت الإدارة العليا ترى أن الرقابة شيء هام سيدرك باقي الأفراد في المؤسسة ذلك وسيستجيبون لها من خلال تنفيذهم لإجراءات الرقابة المنصوص عليها من طرف الإدارة، وفي المقابل إذا لم تعطى الإدارة أهمية للرقابة، فمن المؤكد أن أهداف الرقابة الداخلية لن يتم تحقيقها وتشمل بيئة الرقابة التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا، ومن أجل فهم وتقييم بيئة الرقابة لابد من أخذه لبعض العناصر بعين الاعتبار وأهمها (عميروش، 2010م، صفحة 91):
- النزاهة و القيم الأخلاقية.
- الالتزام بالمهام بجدارة.
- مجلس الإدارة و لجنة التدقيق.
- فلسفة الإدارة و أسلوب التشغيل أو التوظيف.
- الهيكل التنظيمي.
- سياساتها البشرية وطرق توزيعها للسلطات والمسؤوليات على مختلف الموظفين في المؤسسة.
- 2- تقييم المخاطر: إن تقدير الخطر يعد جزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية، لتقليل الأخطاء والمخالفات ويهتم هذا العنصر المكون بتحديد وتحليل الأخطار المتعلقة بأهداف كل نشاط في المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها ، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات منخفضة، لأجل ذلك يتوجب على المؤسسة إتباع إجراءات رقابة خاصة، بتقدير المخاطر، وهذا من خلال محاولة جرد هذه المخاطر والتعرف عليها، ومحاولة التقليل من حدتها.

وتظهر أهمية تقدير المخاطر في تحديد نطاق التدقيق الضروري، فإذا قامت إدارة المؤسسة بتقدير فعال (صحيح) للأخطار المحيطة بها، يعمل المدقق على تصغير نطاق المراجعة ومنه تخفيض تكاليف المراجعة والعكس صحيح إذا قامت المؤسسة بتقدير خاطئ للأخطار يستعمل المراجع توسيع نطاق المراجعة، وبالتالي تزداد التكلفة، وهذا سيؤثر على صورتها أمام المتعاملين بالسلب (عزوز ، 2007م، صفحة 66).

3- أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تلك السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأربعة الأخرى، التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف الوحدة، ويوجد العديد من الأنشطة الرقابية في أي وحدة ومع ذلك يمكن أن تصنف الأنشطة الرقابية إلى الفئات التالية (أرينز و لوبك ، 2002م، صفحة 385):

- الفصل الملائم بين الواجبات.

- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.

- المستندات والسجلات الملائمة.

- الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر.

- الضبط المستقل للأداء.

4- المعلومات والاتصال: ويتعلق بضرورة توصيل المعلومات الملائمة داخل الهيكل التنظيمي للشركة لضمان تحقيق أهدافها، ويتم توصيل تلك المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بالشركة إلى أعلى وإلى أسفل. من خلال قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد القوائم المالية، ولاشك أن هناك أهمية كبيرة لعملية توصيل المعلومات للحكم على كفاءة وفعالية هيكل نظام الرقابة الداخلية (نصر علي و السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، 2006م، صفحة 83).

5- المتابعة: ويقصد بـ المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء أو مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية، ويتوقف مدى تكرار المتابعة والتقييم على نتائج المتابعة المستمرة والمخاطر المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية وعلى طبيعة أنشطة المؤسسة ، ومن الأدوات المستخدمة لمتابعة هذا الهيكل هو وجود إدارة للمراجعة الداخلية والتي يجب أن تقدم تقارير بنتائج المتابعة لرأي الإدارة أو لجنة المراجعة ويجب أن تتم عملية المتابعة بواسطة أفراد مؤهلين لذلك وخاصة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية (نصر علي و السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، 2006م، صفحة 84).

المبحث الثاني : مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه

عند قيام المراجع بمهمته فإن أول شيء الذي يتوجه إليه هو نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وهذا لمعرفة مدى تطابق السياسات الموضوعية والأهداف المرجوة، وحتى يصل لهذه المعرفة يقوم بتقييم هذا النظام باستعمال مجموعة من الوسائل وفق مراحل وخطوات منهجية متعارف عليها ، ولهذا سنتناول في هذا المبحث مقومات هذا النظام وإجراءاته وأساليبه وخطوات أو مراحل تقييمه.

المطلب الأول : مقومات نظام الرقابة الداخلية

لقد أجمع الباحثون في مجال التدقيق على أن المقومات الأساسية الآتية ضرورية للاعتماد على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:

1- هيكل تنظيمي إداري: إن لتطور علم الإدارة تأثير هام على التنظيم الإداري خاصة في المنشآت الكبيرة التي تتعدد إدارتها، فلقد اعتمد عدد كبير من هذه المؤسسات نظرية الصلاحيات بحيث تقترب المسافة بين متخذ القرار ومنفذه، ولابد أن يقترن هذا التفويض بإجراءات إدارية واضحة وأساليب رقابة فعالة، كما يراعي في الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة ، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية، وتسلسل الاختصاصات وتكون الإدارات الرئيسية فيه واضحة مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة كاملة (كحلوت، 2004م، صفحة 47).

2- النظام المحاسبي السليم: من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء الغير الملائم، لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات مجموعة من المستندات التي تلبي احتياجات الإدارة، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل (فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، 2006م، صفحة 210).

المطلب الثاني: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

قد كان مفهوم الرقابة الداخلية ضيقا يهدف فقط إلى حماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولاً، وقد وضعت مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراقبة النقدية وحركة تداولها وكانت تسمى بالضبط الداخلي، الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة من السرقة والضياع ثم توسع المفهوم بعد ذلك وأصبحت الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، مما أدى إلى حصول تغيير جوهري في منهجية وأساليب الرقابة الداخلية.

ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى تعريف نظام الرقابة الداخلية أهميتها أهدافها، وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي . بها، لذلك سنذكر بعض التعاريف:

عرف نظام الرقابة الداخلية على أنه تخطيط و التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، واختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، وتنمية الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم (قلالة ، 2014م، صفحة 65).

كما عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 400، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها مع ضمان إدارة منتظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات

حماية الأصول، منع الغش، واكتشاف الأخطاء والتحقيق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب (برايح، 2015م، صفحة 5).

وحسب المعهد الكندي للمحاسبين، فنظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال والإبقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة (berien & sencal, 1984, p. 36).

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية، على أنها ذلك النظام الذي يظم مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة، من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام والكفاءة مع الحفاظ على أصولها.

الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية

أولاً : الرقابة الداخلية المحاسبية: وهو اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد

عليها، وتتبع عمليات صحة وتسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية، ومن أهم إجراءاتها مايلي (سعيد الحسن، نظام الرقابة الداخلية ، 2014م، صفحة 10):

. استخدام نظام القيد المزدوج.

. تحديد المسؤوليات المالية والفصل بين الوظائف المتعارضة في الأقسام المالية.

استخدام نظام حسابات المراقبة الإجمالية والمساعدة.

عمل موازين مراجعة دورية.

- إعداد مذكرة تسوية البنك وبشكل دوري ومنتظم ولفترات قصيرة؛

- استخدام نظام الجرد المستمر للمخزون؛

- تكليف أشخاص بإعداد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء خلاف من يقوموا بعمل قيود اليومية.

ثانياً: الرقابة الداخلية الإدارية وتهدف لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ومن إجراءاتها :

- الموازنات التخطيطية.

- نظام التكاليف المعيارية.

- الإحصائيات والرسومات البيانية والخرائط والبيانات التحليلية.

- دراسة الحركة والزمن.

البرامج التدريبية للعاملين.

- التقارير الدورية.

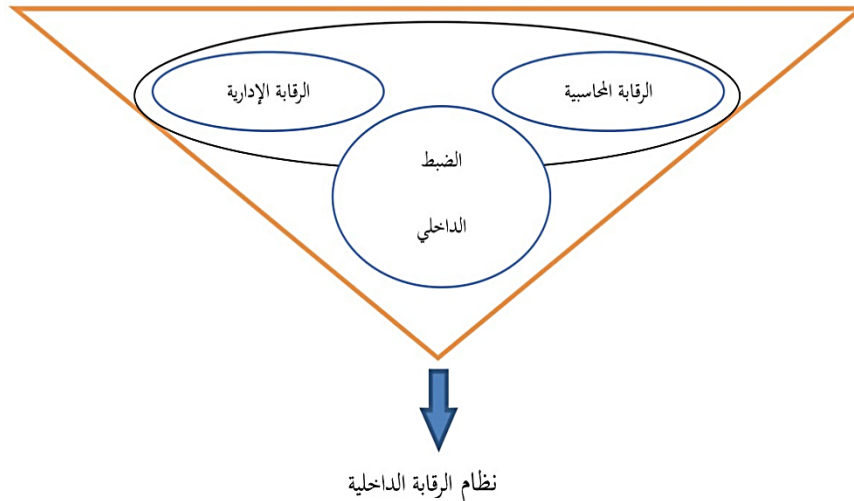
ثالثاً: الضبط الداخلي: وهو خطة تنظيمية وإجراءات هادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس أو التلاعب.

أو سوء الاستخدام وهي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، ومن وسائل الضبط الداخلي ما يلي:
- تقسيم العمل.

المراقبة الذاتية (مراقبة الموظف لموظف آخر)؛ تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.
استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.

- التأمين على الموظفين وعلى الممتلكات.

الشكل رقم (01): يمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية



المصدر: أحمد سعيد الحسن نظام الرقابة الداخلية مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي، مصر، 2014، ص11.

الفرع الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

في بداية الحديث عن نظام الرقابة الداخلية عرفنا أن هدف هذا النظام يتمثل في حسن إدارة المؤسسة وضمان سير العمل، تحقيق الكفاءة والفاعلية في التشغيل، تحقيق الدقة في المعلومات المالية، وتشجيع الالتزام بالنظم والسياسات والتعليمات الموضوعة من قبل الإدارة.

ومن هذه الأهداف الرئيسية نستطيع سرد عدة أهداف فرعية في عدة نقاط محددة على النحو التالي (رفعت أبو حجر، 2010م، صفحة 10):

1- التحكم في المؤسسة : ويعتبر من أهم أهداف مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين، ويحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات والإجراءات والقوانين.

2- حماية أصول المشروع: ويقصد بها حماية المؤسسة لأصولها وسجلاتها حماية فعلية، وهنا تنقسم الحماية إلى جزأين حماية مادية وهي مثل السرقة والتلف، وحماية محاسبية وترتبط بالتسجيلات للحركات الفعلية للأصول وغيرها.

3- ضمان الدقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف على الإطلاق حيث يوفر للمؤسسة أو لغيرها المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات صائبة.

4- تحسين ورفع الأداء: حيث ركزت كل التعريفات السابقة على الكفاءة الإنتاجية التي هي قدرة المؤسسة على الوصول للهدف الذي حددته ويقصد بها تحقيق المؤسسة أهدافها بأقل التكاليف مع المحافظة على نفس الجودة والنوعية.

الفرع الرابع: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

ينبني نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات والركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية.

أولاً: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

يتضمن الجانب المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (محمد الجابري، 2014م، صفحة 32):

1- الدليل المحاسبي: ينطوي الدليل المحاسبي على العمليات الخاصة بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المنشأة ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى.

2- الدورة المستندية: وجود دورة على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الأساسيات للوصول إلي نظام جيد للرقابة الداخلية، باعتبارها المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات.

3- المجموعة الدفترية: وجود دورة على درجة عالية من الدفترية حسب طبيعة المنشأة وخصائص أنشطتها، خاصة الدفتر اليومي عامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة.

4- الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة: تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، وأحسن مثال على ذلك الحاسوب الإلكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، وكذلك مختلف البرامج المعلوماتية.

5- الجرد الفعلي للأصول: معظم الأصول التي تمتلكها المنشأة تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات وما هو موجود فعلاً.

6- الموازنات التخطيطية: يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية، وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات تحديداً دقيقاً لتنظيم أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي، سليم ووضع معايير عملية دقيقة.

ثانياً : المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية

1- هيكل تنظيمي كفي: تختلف الخطة التنظيمية من منشأة إلى أخرى، فكل منشأة يجب أن تكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها كما يجب على هذه الأخيرة أن تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها.

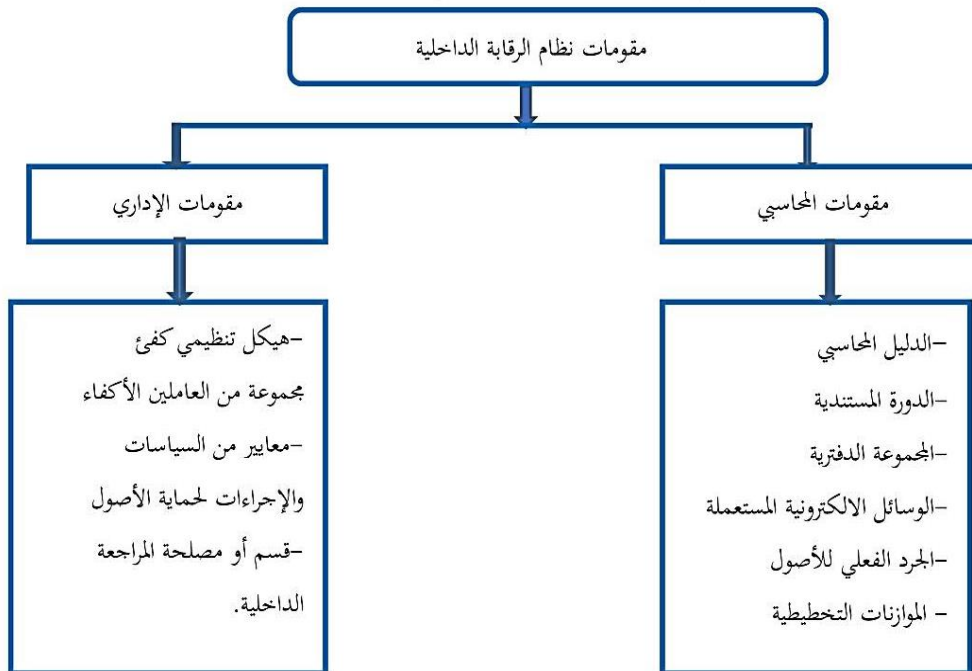
2- كفاءة الأفراد: إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها لا يقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم إداري ملائم لكن يجب أن توفر المنشأة مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالمنشأة من ذوي الدرجات العالية في الكفاءة.

3- مستويات ومعايير أداء سليمة: تؤثر سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم بدرجة كبيرة على فعالية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن الأداء، فتمدنا الإجراءات الموضوعة بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمتد مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل، كما أن كفاءة العاملين بالمنشأة لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء العاملين، وذلك لمحاولة المقارنة بين الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح للانحرافات.

4- سياسات وإجراءات لحماية الأصول: يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها ومنع تسريبها أو اختلاسها، ولضمان صحة البيانات للتقارير المالية والمحاسبية لذلك تعتبر الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من حيث جانبها الإداري.

5- قسم التدقيق الداخلي: من متطلبات نظام الرقابة الجيد وجود نظام رقابة داخلية جيد، ووجود قسم كتنظيم إداري داخل المنشأة يطلق عليه التدقيق الداخلي.

الشكل رقم (02): مقومات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: غاشوش ،عايدة لقصير ،مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر أكاديمي في المحاسبة و المالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 ، ص: 24.

نلاحظ من خلال هذا الشكل مقومات نظام الرقابة الداخلية ينقسم الى قسمين، مقومات محاسبية ومقومات إدارية، بحيث تحتوي المقومات المحاسبية على الدليل المحاسبي، الدورة المستندية، المجموع الدفترية، الوسائل الالكترونية المستعملة، الجرد الفعلي للأصول والموازنات التخطيطية، أما المقومات الإدارية هي تحتوي على هيكل تنظيمي كفاء، مجموعة من العاملين الأكفاء، معايير من السياسات والإجراءات لحماية الأصول و قسم المراجعة الداخلية .

الفرع الخامس: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمس عناصر أساسية ونوجزها كما يلي (راغب الخطيب ، 2010م، صفحة 12، 13):

أولاً: بيئة الرقابة وهو أسلوب واتجاه الإدارة ووعيها والإجراءات المتخذة من جانبها فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، وتقوم بيئة الرقابة الداخلية بالربط بين جميع مكونات النظام الرقابي، وبذلك فإن موقف الإدارة العليا هو الذي يحدد جوهر الرقابة الفعالة لأن لها صلة مباشرة بها.

ثانياً : تقييم المخاطر: ونقيم هذه المخاطر لكل من فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية اللذان يعملان معا لضمان المعلومة الصحيحة للشركة لان الشركة تتعرض إلى مجموعة من المخاطر عند قيامها بنشاطاتها اليومية سواء كانت داخلية أو خارجية، فلا بد من تحليلها ومحاولة تخفيف حدة تأثيرها بما يتوافق مع نظام الشركة، وقد تتعلق بمخاطر مالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الشهرة... الخ) أو بمخاطر العمليات مثل(مخاطر الاختلاس، مخاطر التزوير، مخاطر السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية...الخ).

ثالثاً : أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في القواعد والإجراءات والسياسات لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، ويوجد العديد من الإجراءات الرقابية أهمها:

- أنشطة الرقابة على التشغيل وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل العمليات في المؤسسة؛
- أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالي.

- أنشطة الرقابة على الالتزام وتهدف إلى التأكد من مدى الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

رابعا المعلومات والاتصالات: يتكون هذا العنصر من نظام المعلومات المحاسبي بما في ذلك الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في تسجيل ومعالجة وتلخيص المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستخدمين المعنيين.

خامساً: لمتابعة: وهو التقييم المستمر أو الدائم لمختلف مكونات الرقابة الداخلي، من أجل تحقيق كفاءة وفعالية هذا النظام، ويتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد أن الضوابط الموضوعية تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله، وأنه يمكن تعديلها بحسب الضرورة وقد تشمل استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل : شكاوي العملاء فالمتابعة تقوم بتقويم جودة أداء الرقابة الداخلية.

الجدول رقم(03): يوضح مكونات الرقابة الداخلية

مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة	عناصر مكونات الرقابة
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والتصرفات والاتجاه العام والإدارة العليا وأصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	- القيم الأخلاقية والنزاهة . - الالتزام بالكفاءة. - مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق. - الهيكل التنظيمي. - تحديد السلطات والمسؤوليات - سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة الإعدادات القوائم المالية طبقاً الإطار الدولي للتدقيق.	- عمليات تقدير الخطر. - تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر. - إمكانية حدوث الخطر. - قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها أغراض التقرير المالي.	- أنواع الأنشطة الرقابية: - الفصل الكافي للوجبات. - الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة. - السجلات والمستندات الكافية. - الرقابة المادية على الأصول. - الاختيارات المستقلة على الأداء.
المعلومات والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقدير عن عمليات الوحدة الاقتصادية.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات، الاكتمال، الدقة، التحويل، التوقيت، الترخيص.
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: ثائر صبري محمود ،الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، مجلة العلوم الإنسانية، العراق، العدد 45، 2009-2010، ص: 11.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تعرفنا على علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة ، كما عالجنا عناوين ونقاط ذات علاقة مباشرة بمضمون الفصل مثل: ماهية نظام الرقابة الداخلية والمفهوم والخصائص، الأهداف والمكونات وغيرها، وجدنا أن أهمية الرقابة الداخلية تتلخص في اصدار تقارير منظمة وصارمة وفق قوانين تحمي الموارد المالية، والكفاءة المهنية والإدارية.

الفصل الثالث:

التطبيق على مؤسسة كوندور

للإلكترونيات

تمهيد:

بعد التعرف على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وعرض المفاهيم ذات الصلة في الفصل النظري، سوف نحاول من خلال هذا الفصل التوجه إلى الدراسة الميدانية بهدف اختبار فرضيات الدراسة على مؤسسة كوندور للإلكترونيات ببرج بوعرييج، وذلك بالاعتماد على الاستبيان الموجه لعينة الدراسة، أين سيتم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS V 28 وكذا اختبار صحة النماذج الإحصائية التي سوف يتم الاعتماد عليها من أجل اثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
- المبحث الثاني: الإعداد المنهجي للدراسة التطبيقية
- المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على ميدان الدراسة والمتمثل في مؤسسة كوندور للإلكترونيات وما تحتويه من مميزات ساهمت في اختيارها كدراسة ميدانية للدراسة الحالية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

شركة كوندور ذات أسهم كوندور (SPA CONDOR ELECTRONICS). على إثر انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ونظرا للجو الملائم الذي يسمح بوجود سوق تنافسية محلية جديدة، وفتح أبواب الاستثمار في السوق الوطنية والدولية أمام الخواص، ونتيجة لتطور والمواكبة، وزيادة الطلب على المنتجات الإلكترونية والإلكترو منزلية، تأسست مؤسسة كوندور. تنشط هذه المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003. وقد نشأت المؤسسة في بيئة ملائمة، حيث أن نشاطها في صناعة الإلكترونيك والإلكترومنزلية يعرف انتعاشا في بلادنا، وذلك لتزايد حاجة المستهلك لمثل هذه المنتجات العصرية، وكذلك لمبادرة الجزائر بإنشاء هذا القطاع الإلكتروني لتلحق بركب الدول، وهذا ما وفر لها بيئة تنافسية، وخاصة وأن هذه الصناعة متمركزة محليا في ولاية برج بوعرييج.

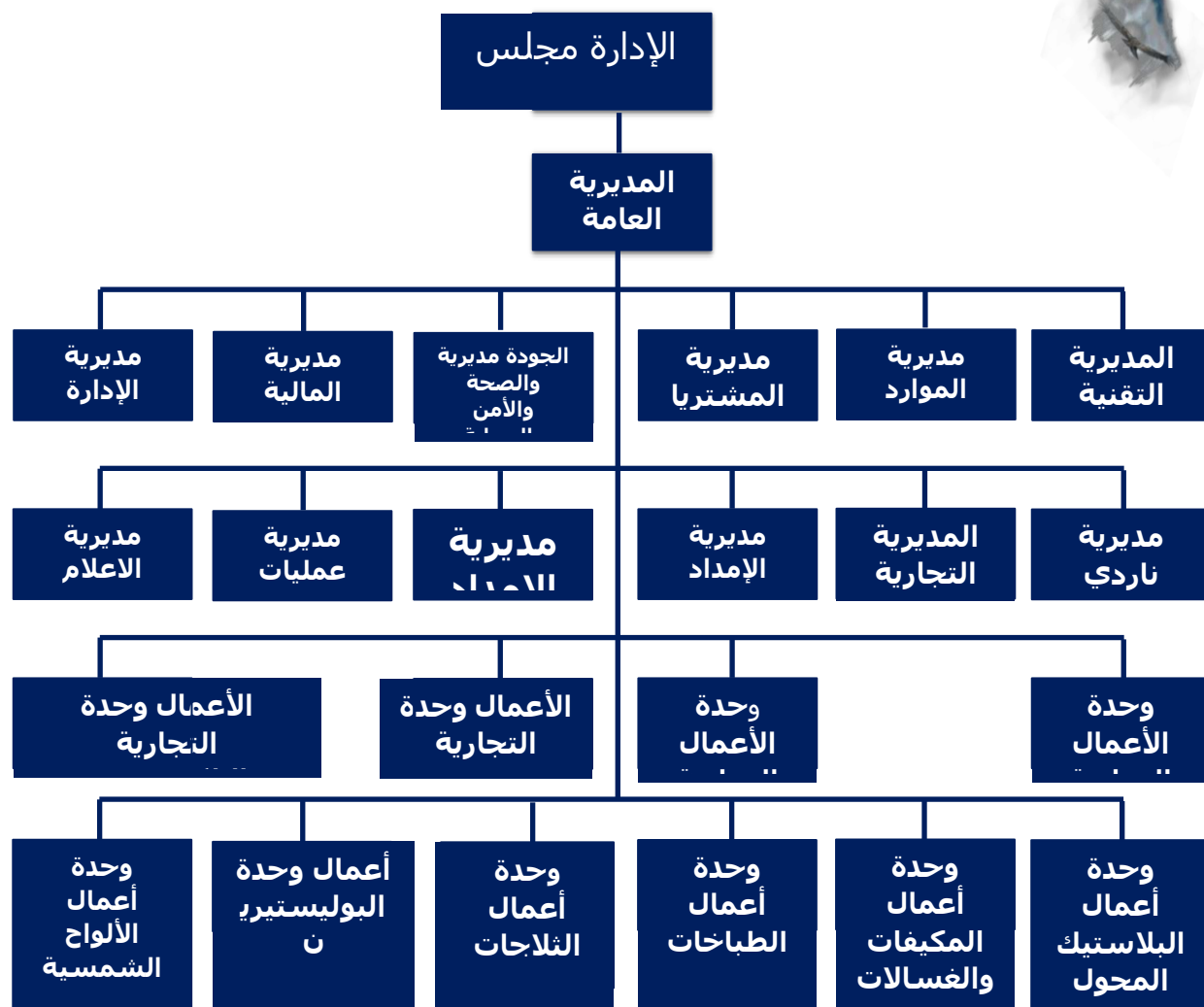
تقع مؤسسة «كوندور» بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعرييج، مجموعة بن حمادي " عنتر تراد معناها: عنتر للتجارة، وهي تحمل كذلك العلامة التجارية "condor"، والرمز الذي يوجد أمام الكلمة "Condor" يشير إلى طائر من أكبر الطيور في العالم يعيش في أمريكا الجنوبية، ومعروف عنه أنه يطير عاليا حتى يكون فأل خير عليها. والحرف ® يعني أن المؤسسة مسجلة في الديوان الوطني للمؤلفات والابتكارات، مما يضمن لها الحماية الكافية لمنتجاتها من التزوير والتقليد، وتقدر المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ: 80104 م²، أما طبيعة استثمارها فهي صناعة وتسويق الأجهزة الإلكترونية والإلكترو منزلية، يبلغ عدد عمال المؤسسة حوالي 15000 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص، وقد تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية "ISO".

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

يختص مجلس الإدارة والمدير العام بوضع استراتيجية المجمع وذلك على أساس المعلومات والتحليل التي يحصل عليها بواسطة من الوظائف الاستشارية والتي يقوم بها إطارات من داخل الشركة. و يقدم الشكل أدناه أهم المديريات المكونة للشركة الأم وكذا أهم الخلايا الأساسية المكونة لها.



الهيكل التنظيمي



الشكل 03 : الهيكل التنظيمي لمجمع كوندور

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم (1)

المطلب الثالث: السياسات المتبعة للرفع من كفاءات الموارد البشرية

باعتبار ان المورد البشري هو الاستثمار الحقيقي للمؤسسة، وعليه ركزت شركة كوندور الكترونيكس على رفع كفاءات مواردها البشرية، وذلك بـ:

- تحديد الإستراتيجية العامة للشركة، في مجال التكوين على مستوى المديرين والمسيرين.
- رفع السياسة المنتهجة، التي تجعل من الممكن تحديد استراتيجية التكوين والتدريب للإطارات والعمال.
- تعد هذه السياسة والاستراتيجيات المنتهجة للتكوين والتدريب ثابتة، لإنجاز مخطط العمل والتكوين.
- وعليه يكمن التسلسل الهرمي لهذه الإستراتيجيات والسياسات، في مجال التكوين والتدريب كما يلي:
- سياسة المؤسسة.
- إستراتيجية المؤسسة.
- سياسة التكوين والتدريب.
- استراتيجية استخدام التدريب كوسيلة.
- إرشادات التكوين والتدريب.
- مخطط التكوين.

من بين الوسائل المتخذة من طرف إدارة الموارد البشرية وذلك للرفع من كفاءات الموارد البشرية داخل المؤسسة وهي:

أولاً: سياسة التوظيف:

تعتبر سياسة التوظيف من أهم أنشطة إدارة الموارد البشرية لأنها تهدف إلى توفير أفضل العناصر من ذوي الكفاءات والمؤهلات القادرة على تحقيق أهداف المؤسسة، كما أنها خطوة هامة في تحقيق نوع من التوافق والتجانس بين شروط متطلبات العمل وبين مواصفات وخصائص الفرد من حيث القدرات و المهارات و الاتجاهات. وتتمثل المحاور الأساسية لسياسة التوظيف في شركة كوندور بما يلي:

- ضمان تخطيط الموارد البشرية، بناءً على تحليلات التنبؤ وتوافرها، من أجل الاستجابة لدوران الموظفين وملء الوظائف الشاغرة.
- تحديد الأسس التي يقوم عليها اختيار وتوظيف الكفاءات القادرة على دمج ثقافة الشركة وتعزيزها وإثرائها بالخبرات والمهارات التي تساعد على تحقيق أهداف الشركة.
- ضمان استقبال ودمج الموارد البشرية في الشركة، وتخطيط تقييمها وتطويرها، بما يسمح بالتحسين المستمر لمهارات الموظفين.

كما تستعين المؤسسة في بعض الحالات من اجل الرفع من كفاءات اطاراتها، بتوظيف إطارات من الخارج، وذلك للاستفادة من خبرتهم. حيث وظفت في عام 2012 تم توظيف مدير للتسويق، من الجمهورية التونسية ثم كلف بمناصب عليا أخرى داخل المؤسسة. كما تم توظيف مدير للتسويق والمبيعات في عام 2018. كما كان هناك توظيف لأجانب من مصر وفرنسا في فروع مختلفة، وذلك في وحدات الإنتاج،

وشغلوا مناصب عليا داخل المؤسسة. وكان توظيفهم عن طريق عقود، وهذه العقود محددة الأجل وتكون عن طريق الأهداف، أي وضع الاهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، والزمن الذي يمكن تحقيقه لهذه الأهداف.

ثانيا: التكوين:

تقوم مصلحة التكوين والتمهين التابعة لادارة الموارد البشرية باعداد مخطط التكوين وذلك حسب متطلبات ، كل مصلحة مثلا : (مصلحة الصيانة التكوين يكون في مجال صيانة معدات الإنتاج، مصلحة المحاسبة الدورة التكوينية تكون في قوانين المالية لكل عام.....) ، وتكون هذه التكوينات عن طريق الدورات التكوينية والتدريبية الداخلية، أي داخل المؤسسة، وتكون خارجية أي في معاهد او جامعات خارج المؤسسة، ويمر اعداد مخطط التكوين ب :

- اختيار مواضيع التكوين: وتكون هذه المواضيع المنتقاة، من طرف مصلحة التكوين حسب احتياجات كل مصلحة، او يكون عن طريق اقتراح من طرف المسؤول، حيث يتم ارسال نموذج مخطط التكوين من طرف مصلحة التكوين، للمصلحة المعنية بالتكوين، وعليه يقوم رئيس المصلحة او مدير الوحدة باقتراح المواضيع التي يحتاجها عماله او اطارته، وذلك لإدراجها في مخطط التكوين العام للمؤسسة.
- دراسة مواضيع المقترحة للتكوين: يتم دراسة هذه المقترحات من طرف مصلحة التكوين، ويتم ترتيبها حسب الأولويات والتخصص، وعليه لا يمكن لإطار في مصلحة الإنتاج اقتراح تكوين خارج تخصصه مثلا: يطلب تكوين اللغة الأجنبية.

وبعد دراستها جيدا يتم اختيار المواضيع، اللازمة والمهمة التي يحتاجها العمال والاطارات والتي تعود بالفائدة على الفرد والمؤسسة، للزيادة والرفع من كفاءته.

- وضع مخطط التكوين: يكون مخطط التكوين مبرمج سنويا، أي طول السنة، وعليه يتم تحديد مواضيع التكوين، وكذا تحديد تاريخ التكوين ومدة التكوين التي تتعدى غالبا 3 أيام.

الجدول 01: مخطط التكوين لعام 2021

التكوين حسب التخصص	عدد التكوينات المجراة	العمال المكونين	العمال المكونين %
المالية والمحاسبة	4	62	10,44
التنظيمية	5	65	10,94
سلسلة الامدادات	3	33	5,56
تسيير المخزونات	1	13	2,19
إدارة الأعمال	10	141	23,74
الاتصالات	1	32	5,39

17,34	103	8	الجودة والحماية والأمن والبيئة
2,19	13	3	التسويق والتجارة
10,61	63	6	الإنتاج
8,25	49	4	الصيانة
1,85	11	1	الاعلام الالي
1,52	9	1	المشتريات و المؤونات
100	594	47	المجموع

الجدول 02: مخطط التكوين لعام 2020

العمال المكونين %	العمال المكونين	عدد التكوينات المجرة	التكوين حسب التخصص
10,05	96	10	المالية والمحاسبة
5,76	55	4	التنظيمية
9,21	88	5	سلسلة الامدادات
5,45	52	3	تسيير المخزونات
32,25	308	22	إدارة الأعمال
2,09	20	2	الاتصالات
11,31	108	12	الجودة والحماية والأمن والبيئة
4,92	47	6	التسويق والتجارة
2,51	24	2	الإنتاج
5,55	53	7	الصيانة
6,49	62	5	الموارد البشرية
1,05	10	1	الاعلام الالي
1,47	14	2	القضائية
1,88	18	1	المشتريات و المؤونات
100	955	82	المجموع

كما بلغ عدد العمال المكونين خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يلي:

الجدول 03: تطور عدد العمل من 2019 إلى 2021

العمال المكونين	2019	2020	2021
الإطارات	618	534	155
أعوان التركيب	428	381	283
أعوان التنفيذ	34	40	156
المجموع	1 080	955	594

ثالثا: التدريبات داخل المؤسسة

تكون هذه التدريبات ميدانية أي داخل وحدات الإنتاج او المديریات، وتكون موجه بالأخص، للعمال المدمجين الجدد، وذلك بتعليمهم في مناصب عملهم، وقد تكون للعمال المحولين من وحدة لوحدة او من مصلحة لمصلحة.

وقد تتكون هذه التدريبات أيضا الموجهة للعمال والاطارات في حالة تغيير في نمط العمل، استراتيجية العمل تجرى لهم دورات تدريبية، وذلك من اجل اعلامهم بالتغييرات، مثلا تم تغيير استراتيجية التسويق والمبيعات يتم تدريب العمال الخاصين بمصلحة التسويق والمبيعات، وتدريبهم على الخطوات الجديدة للعمل.

رابعا: التقييم

إن تقييم البرامج التكوينية والتدريبية هي عملية في غاية الأهمية، لأنها تساعد في التعرف على مدى فائدة البرامج ونقاط الضعف فيها من أجل التخلص منها، كما تهدف عملية تقييم الأداء هو الحصول على معلومات واقعية وصادقة عن أداء وسلوك الأفراد العاملين وهذا لغرض الاستفادة منه. عملية تقييم التكوين والتدريب، في الشركة تكون على مستويين الأولى على مستوى المكون والثانية على مستوى العمال المكونين:

- بالنسبة للمكون يتم تقييمه من طرف المكونين مباشرة بعد انتهاء الدورة التكوينية، وعليه ان كان العمال المكونين استفادوا من المكون، واجمعوا على ان الدورة التكوينية كانت جيدة يتم قبولها نهائيا، اما ان كانوا غير راضيين عن الدورة التكوينية، يتم إعادة برمجة الدورة التكوينية تكون خارج مخطط التكوين المبرمج.
- أما بالنسبة للعمال المتكونين في الدورات التكوينية، يتم تقييمهم من قبل المسؤول المباشر وذلك في اجل أقصاه ستة اشهر، في حالة لم يوفق العامل بعد الدورة التكوينية يتم اما إعادة تدريبه أو تحويله الى عمل آخر.

خامسا: انشاء شركة للتكوين *كوندور أكاديمي*:

نظرا لكبر حجم مؤسسة كوندور الكترونيكس، وكذا احتياجها للعديد من التكوينات والتدريبات، في مجالات عديدة، كان على المؤسسة انشاء شركة خاصة بالتكوين *كوندور اكاديمي*. التي تعد شركة ذات أسهم؛ حيث يشكل إنشاء أكاديمية كوندور التزامًا إداريًا واستراتيجيًا حقيقياً ، وبالتالي تؤكد مجموعة كوندور أنها تستثمر في

مهارات عمالها وتوافق على توفير الموارد والميزانيات لذلك. وعليه ، فإن الحفاظ على مكانتها في السوق الوطنية والمصدر إلى المستوى الدولي هو عمل تحدٍ واقناع حقيقي.

ويعد الهدف الرئيسي لكوندور أكاديمي تقوية ورفع الكفاءات والمهارات لجميع العمال وعلى جميع المستويات، ويتم تنفيذ برنامج تدريبي طموح يهتم بعمال الشركة والمجموعة ككل. كما تقدم دورات تدريبية للعمال تسمح لهم بأن يصبحوا أكثر ابتكارًا ورياحًا. حيث تعتبر شركة كوندور أكاديمي مركزًا حقيقيًا للمعرفة والتميز يشمل ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

- تأهيل ورفع مستوى التكوين والتدريب.
- التكوين ولتدريب العالي
- المشورة والدراسة والدعم للأفراد والشركات.
- لتطوير شبكاتها التقنية والعلمية، و بهدف التعاون متعدد التخصصات والتعاون ، دخلت في شراكات من خلال اتفاقيات إطارية مع:

-على الصعيد الوطني:

- المدرسة العليا للاعلام الالي سيدي بلعباس.
- المدرسة الوطنية متعددة التقنيات الحراش.
- مركز الأبحاث.
- المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت القليعة.
- جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريرج.
- جامعة باب الزوار.
- جامعة الجزائر 03.
- جامعة محمد بوضياف المسيلة.

-على الصعيد الدولي:

- جامعة الصربون فرنسا.
- جامعة ستراسبورغ فرنسا.
- الجامعة الدولية لفلوريدا.
- الجامعة الكندية.
- الجامعة البريطانية.

كانت عدد التكوينات المقدمة لعمال شركة كوندور الكترونيكس، من طرف كوندور اكاديمي خلال سنتي 2020 و 2021 كالتالي:

الجدول 04: تطور عدد التكوينات

السنة	عدد التكوينات	عدد العمال المكونين
2020	101	1402
2021	47	612

نلاحظ ان هناك انخفاض كبير للتكوينات المقدم للعمال خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- تأثير جائحة كورونا على العمل.
- تسريح العمال.
- نقص الإنتاج داخل المؤسسة.

المبحث الثاني: الإعداد المنهجي للدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء الطريقة والإجراءات التي اعتمدت في هذه الدراسة، حيث يعطي وصفا مفصلا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ويوضح الطرق الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات ومعالجتها؛ بهدف الحصول على النتائج.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

من خلال هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى المنهج المعتمد في الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها ليتم بعدها عرض ظروف الاستبيان، ثم صدق الدراسة وثباتها وهذا من خلال صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي والبنائي يليها ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ التي يتم الحصول عليها بناء على مخرجات برنامج SPSS، ليتم في الأخير دراسة توزيع الطبيعي للبيانات والتعرف على الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية، وبما أن البحث يسعى للوصول إلى معرفة أثر نظام المعلومات المحاسبي على الرقابي الداخلية، فقد اعتمد الطالبين على المنهج الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث. وقد تم الحصول على معلومات الدراسة من خلال:

أ- مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات عن طريق مصادر أولية ومصادر ثانوية كانت كما يلي:

1- مصادر البيانات الأولية

وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان ومن ثم توزيعه على عينة الدراسة يدويا، وذلك لتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول للدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- مصادر البيانات الثانوية

وذلك عن طريق البحث في الكتب والدوريات والمذكرات والمنشورات والدراسات السابقة والبحوث التي لها علاقة بموضوع محل الدراسة، أما بالنسبة لأسئلة الاستبيان فقد تم تحديدها على أساس فرضيات الدراسة.

ثانيا- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي شركة كوندور ببرج بوعرييج الذين لهم علاقة بالتدقيق، وقد تم الاعتماد على توزيع الاستبيانات عن طريق التوزيع المباشر بالإضافة من أجل جمع البيانات. حيث تم توزيع 50 استمارة يدويا استرد منها 39.

1-الإحصائيات الوصفية للبيانات الشخصية لعينة الدراسة

بعد اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية لعرض حقائق تتعلق بعينة الدراسة تم الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS للحصول على النتائج والتي جاءت كالتالي:

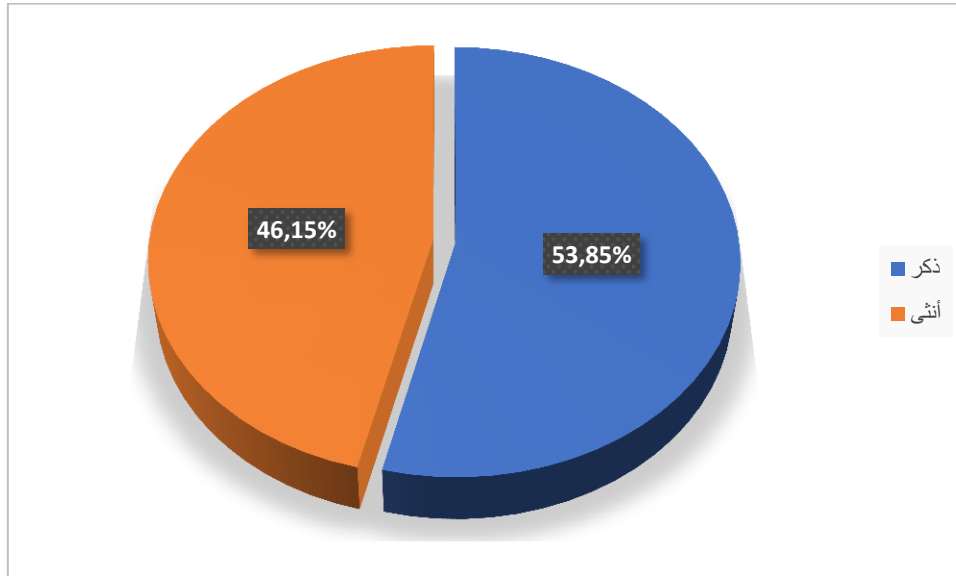
الجدول 05: توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
توزيع المستجوبين حسب الجنس				
01	الجنس	ذكر	21	53.85%
		أنثى	18	46.15%
توزيع المستجوبين حسب العمر				
02	العمر	أقل من 30 سنة	19	48.72%
		من 31 إلى 40 سنة	19	48.72%
		أكبر من 50 سنة	01	02.56%
توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي				
03	المؤهل العلمي	شهادة الدراسات التطبيقية أو تقني سامي	08	20.51%
		ليسانس	12	30.77%
		ماستر	17	43.59%
		ماجستير	02	05.13%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج **28SPSS V**

بالنسبة لمتغير الجنس: بناء على الجدول أعلاه والشكل البياني يتضح أن ما نسبته 53.85% من إجمالي أفراد العينة هم ذكور وهذا ما يوافق 21 فرد من العينة، في حين جاءت نسبة الإناث 46.15% وهو ما يوافق 18 فرد، وقد يعود هذا التباين إلى استجابة فئة الذكور وتفاعلها مع الاستبيان عكس فئة الإناث.

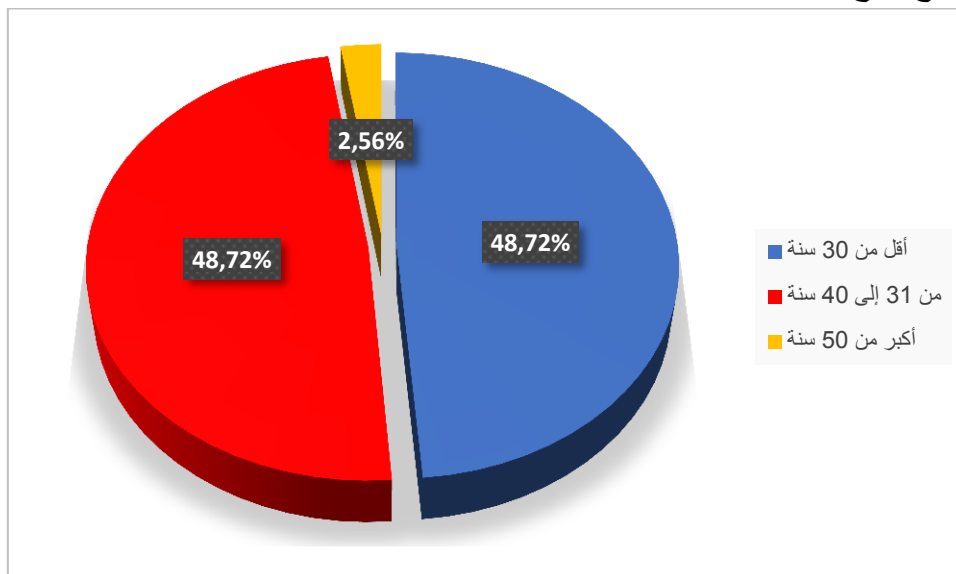
الشكل 04: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج **EXCEL**

بالنسبة لمتغير العمر: يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أن أعمار أفراد عينة الدراسة متوزعة على ثلاث فئات اثنان منها متساوية من حيث الاستجابة للاستبيان وهي فئة أقل من 30 وفئة من 30 إلى 40 سنة وذلك بنسبة بلغت 48.72% ما يوافق 19 فرد لكل منهما، تليهم فئة أكبر من 50 سنة وذلك بنسبة 2.56% ما يوافق فرد واحد.

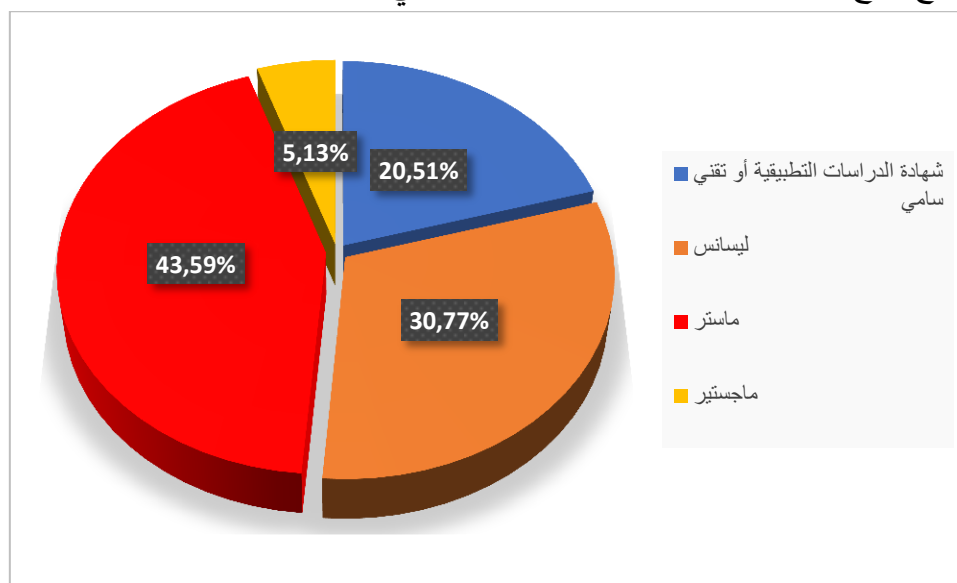
الشكل 05: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EXCEL

بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: تشير النتائج الموضحة في الجدول والشكل البياني أعلاه إلى أن ما نسبته 43.59% من إجمالي أفراد العينة حائزون على شهادة الماستر وهو ما يوافق 17 فرد، في حين بلغت نسبة الحائزين على شهادة ليسانس 30.77% ما يوافق 12 فرد، أما عن أفراد العينة المتحصلين على شهادة الدراسات التطبيقية أو تقني سامي فقد كانت نسبتهم 20.51% ما يوافق 08 أفراد، ليلها في الأخير نسبة الحاصلين على الشهادة الماجستير بنسبة 5.13% ما يعادل 02 أفراد. والملاحظ من عينة الدراسة أن نسبة عالية من المستجوبين تحوز على مؤهلات علمية عالية (ليسانس، ماستر، ماجستير) وهذا يدل على كفاءة علمية لأفراد عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على عبارات الاستبيان.

الشكل 06: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EXCEL

2-الإحصائيات الوصفية للبيانات الوظيفية:

بعد اختيار مجموعة من المتغيرات الوظيفية لعرض حقائق تتعلق وفئة الدراسة تم الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS للحصول على النتائج والتي جاءت كالتالي:

الجدول 06: التحليل الوصفي للبيانات الوظيفية

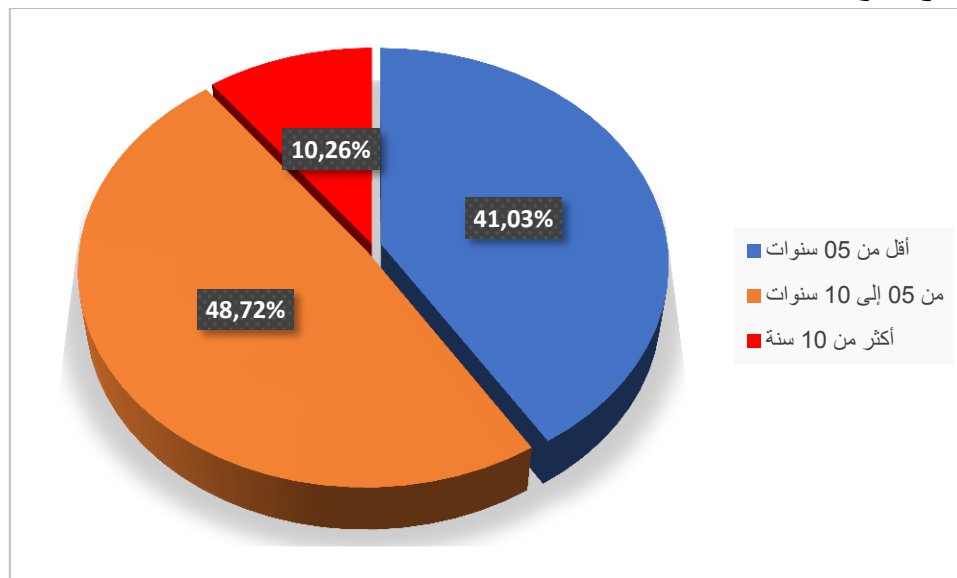
الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية				
01	الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	16	43.03%
		من 05 إلى 10 سنوات	19	48.72%
		أكثر من 10 سنة	04	10.25%

توزيع المستجوبين حسب الوظيفة الحالية				
02	الوظيفة الحالية	محاسب	28	71.79%
		مراجع داخلي	05	12.82%
		خبير محاسبي	01	2.56%
		موظف	05	12.82%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 28

بالنسبة لمتغير الخبرة: تبين من الجدول أعلاه والشكل البياني أن ما نسبته 48.72% من حجم عينة الدراسة تتراوح خبرتهم بين 05 و 10 سنوات ما يوافق 19 فرد، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات 41.03% ما يوافق 16 فرد، ليليها في الأخير أفراد العينة الذين تفوق خبرتهم 10 سنوات وذلك بنسبة بلغت 10.25% ما يوافق 04 أفراد.

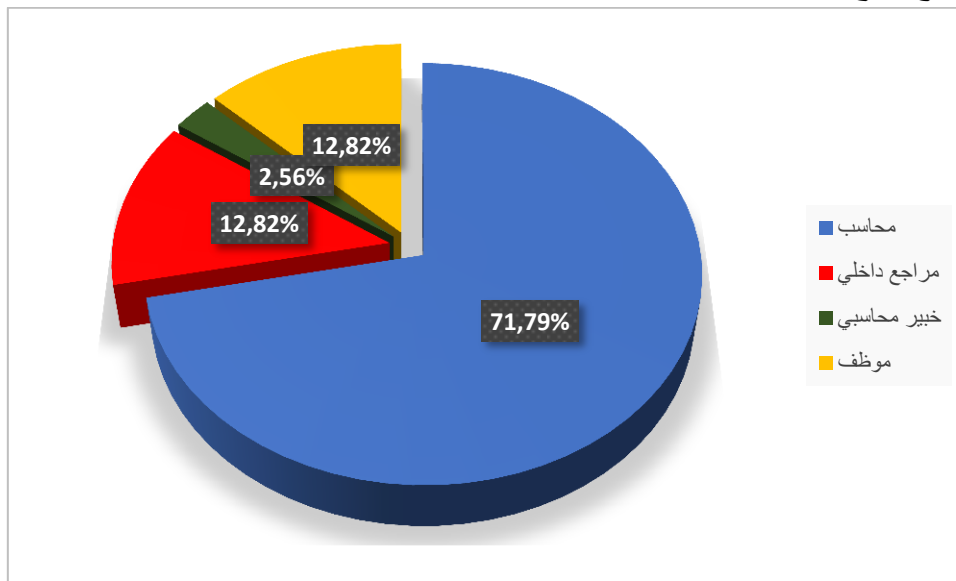
الشكل 07: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EXCEL

بالنسبة لمتغير الوظيفة: يتبين من الجدول أعلاه والشكل البياني أن ما نسبته 71.79% من حجم عينة الدراسة تمثل فئة المحاسبين ما يعادل 28 فرد، في حين يمثل كلا من المراجعين الداخليين والموظفين ما نسبته 12.82% لكل منهما ما يوافق 05 أفراد، وفي الأخير جاءت فئة الخبراء المحاسبين بنسبة 2.56% ما يوافق فرد واحد.

الشكل 08: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج EXCEL

ثالثاً: أداة الدراسة المستعملة

سيتم من خلال هذه الدراسة الاعتماد على أداة الاستبيان الذي يعرف بأنه: "تعد استمارة الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة لجمع البيانات الخاصة في العلوم الاجتماعية، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين، والتي تم إعدادها إعداداً محددة بواسطة البريد أو تسلم إلى الأشخاص المختارين المبحوثين لتسجيل إجاباتهم وإعادتها ثانية.

تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني، وذلك ببناء استبيان ورقي أعد لهذا الغرض، وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعدادها ما يلي:

- 1- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات
- 2- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجميع البيانات؛
- 3- تعديل الاستبيان حسب ما يراه المشرف؛
- 4- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛

- 5- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة يدوياً؛
- وقسمت الاستبانة إلى جزئين كما يلي:

-الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 05 متغيرات هي الجنس؛ العمر، المؤهل العلمي؛ سنوات الخبرة والوظيفة.

-الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

□ المحور الأول: كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور ويضم هذا المحور 14 عبارة.

- المحور الثاني: الرقابة الداخلية في شركة كوندور ؛ ويضم هذا المحور 08 عبارات.
- المحور الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور؛ ويضم 06 عبارات.
- كما يوضح جدول رقم محاور الاستبيان وعدد عبارات والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لعبارات الاستبيان:
- الجدول 07: محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المئوية

رقم المحور	العنوان	عدد الفقرات	النسبة المئوية
01	كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	14	50.00%
02	الرقابة الداخلية في شركة كوندور	08	28.57%
03	خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	06	21.43%
المجموع		28	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاستبيان يحتوي على 28 عبارة حيث أن عبارات المحور الأول بلغت 14 عبارات بنسبة 50.00% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، وبلغ عدد عبارات المحور الثاني 08 عبارات بنسبة 28.57%، أما المحور الثالث فقد بلغ عدد عباراته 06 عبارات وذلك بنسبة 21.43% .

وعند إجراء هذه الاستبانة تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة شاملة لتغطية كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبية جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة من أجل تسهيل الإجابة عنها وسهولة تحليلها.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل عبارات الاستبانة، وذلك لقياس استجابات المستجوبين لعبارات الاستبانة حسب الجدول التالي:

الجدول 08: درجات مقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 540.

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.
- والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة) موافق بشدة - (أدنى درجة) غير موافق بشدة عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاهاتهم نحو كل عبارة هل هم: موافقون بدرجة مرتفعة جداً، مرتفعة، موافق نوعاً ما، منخفضة، منخفضة جداً.
- تحديد طول الفئة باستخدام المدة حيث: $0.8 = 5 / (1 - 5)$ حيث نحصل على المجال كما يلي:

الجدول 09: يوضح مجال المتوسط الحسابي لمحاول الاستبيان

مجال المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت	درجة الموافقة	مجال الوزن النسبي
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جداً	أقل من 36%
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة	من 36% إلى 52%
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة	من 52.10% إلى 68%
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة مرتفعة	من 68.10% إلى 84%
من 4.21 إلى 05 درجة	موافق بشدة	درجة مرتفعة جداً	من 84.10% إلى 100%
5 ----- 100% س (الوزن النسبي) = 36.00% 1.80 ----- س			

المصدر: عز حسن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام **spss**، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 540.

ترتب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

رابعاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال؛ الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، الصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

-الصدق الظاهري لأداة الدراسة

ويقوم على فكرة مدى مناسبة فقرات كل الاستبيان لما يقيس ولمن يطبق عليهم ومدى علاقتها بالاستبيان ككل ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان على مجموعة المحكمين من ذوي الخبرة واختصاص لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات كل الاستبيان، ومدى شموله لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

-صدق الاتساق الداخلي:

تهدف دراسة الاتساق الداخلي إلى التأكد من تجانس عبارات الاستبيان مع كل محور تنتمي إليه، وللتأكد من صدق الاتساق الداخلي يتم حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية التي تنتمي إليه هذه العبارات عن مستوى معنوية إحصائية 0.05.

- دراسة صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور
يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم 10: الاتساق الداخلي لمحور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور

العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
تتوفر الشركة على برامج للمحاسبة تلبي كل احتياجات المعالجة التي تتناسب مع طبيعة النشاطات الاقتصادية للشركة	0.752	<0.001
البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبي في الشركة ملائمة لمختلف المستخدمين	.595**	<0.001
لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها	.635**	<0.001
قواعد بيانات الشركة واضحة وسلسة ويتم التأكد من البيانات الواردة	.726**	<0.001
تتشارك قواعد بيانات الشركة بين مستخدميها وكافة الإدارات	.625**	<0.001

<0.001	.728**	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي خاص بالمرتبات والأجور
0.003	.641**	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي للمشتريات والتكاليف
<0.001	.677**	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي لحسابات الأصول واهتلاها
<0.001	.576**	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي خاص بالمخازن
<0.001	.629**	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين القائمين على نظام المعلومات المحاسبي لتمكينهم من تطويره
<0.001	.682**	نظام المعلومات المحاسبي في الشركة يساهم في تبسيط إجراءات العمل
<0.001	.679**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي ملائمة لحاجات الشركة وللمدققين وفي الوقت المناسب
<0.001	.794**	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والعمال
<0.001	.598**	تتضمن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي مؤشرات حول بناء التوقعات والتنبؤات

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان وبالا اعتماد على برمجية SPSS V 28

بناء على ما تم عرضه في الجدول أعلاه فإنه يتضح أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور والدرجة الكلية للمحور جاءت محصورة بين 0.576 و 0.794، كما يظهر أيضا أن قيمة مستوى الدلالة اقل من مستوى المعنوية 0.01، بمعنى أن المعاملات دالة إحصائيا عند مستوى 01%، وعليه يمكن القول أن هناك ارتباط قوي بين محور محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور وعباراته، وهذا يعني أن عبارات هذا المحور تتصف بالصدق والاتساق الداخلي لما صممت لقياسه.

- دراسة صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور الرقابة الداخلية في شركة كوندور
يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الرقابة الداخلية في شركة كوندور والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم 11: الاتساق الداخلي لمحور الرقابة الداخلية في شركة كوندور

العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
يتوفر لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة دليل رقابة إجرائي لآليات العمل	.880**	<0.001

لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة سياسات واجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهلا للمراقب	.872**	<0.001
لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية الرقابة	.842**	<0.001
يوجه قسم الرقابة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر الى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء والانحرافات	.872**	<0.001
يشدد قسم الرقابة الداخلية بالشركة على الإجراءات الرقابية لضمان اليات رقابة الجودة	.871**	<0.001
يقوم المراقب الداخلي بإبلاغ الادارة فور وصول معلومات من شأنها ان تؤثر على عملية الرقابة الداخلية	.870**	<0.001
يطبق قسم الرقابة الداخلية بالشركة سياسات واجراءات واضحة لمعالجة الاختلافات بين أعضاء فريق التدقيق	.856**	<0.001
يقوم قسم الرقابة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة الإجراءات التي قامت بتنفيذها	.855**	<0.001

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان وبالا اعتماد على برمجية **SPSS V 28**

بناء على ما تم عرضه في الجدول أعلاه فإنه يتضح أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور جاءت محصورة بين 0.842 و 0.880، كما يظهر أيضا أن قيمة مستوى الدلالة Sig اقل من مستوى المعنوية 0.01، بمعنى أن المعاملات دالة احصائيا عند مستوى 1%، وعليه يمكن القول أن هناك ارتباط قوي بين محور جودة التدقيق الداخلي في شركة كوندور وعباراته، وهذا يعني أن عبارات هذا المحور تتصف بالصدق والاتساق الداخلي لما صممت لقياسه.

- دراسة صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور والدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم 12: الاتساق الداخلي لمحور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور

العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
يتم إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب لتلبي احتياجات مستخدميها	.594**	<0.001

0.004	.449**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بالدقة
<0.001	.824**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي خالية من التحيز
<0.001	.576**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي ممثلة بشكل صادق للظواهر المراد التقرير عنها
<0.001	.795**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج
<0.001	.878**	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بالوضوح والشفافية

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان وبالاعتماد على برمجية **SPSS V 28**

بناء على ما تم عرضه في الجدول أعلاه فإنه يتضح أن معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور جاءت محصورة بين 0.449 و 0.878، كما يظهر أيضا أن قيمة مستوى الدلالة Sig أقل من مستوى المعنوية 0.01، بمعنى أن المعاملات دالة إحصائيا عند مستوى 1%، وعليه يمكن القول أن هناك ارتباط قوي بين محور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور وعباراته، وهذا يعني أن عبارات هذا المحور تتصف بالصدق والاتساق الداخلي لما صممت لقياسه.

- صدق الاتساق البنائي:

بعد الانتهاء من اختبار الاتساق الداخلي والتوصل إلى صدق واتساق العبارات لكل محور، تأتي ثاني أداة لقياس هذا الصدق والمتمثلة في الاتساق البنائي والتي تهدف إلى قياس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة إلى بلوغها، كما يوضح أيضا مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالمعدل الكلي للاستبانة ككل. وفيما يلي سيتم عرض أهم النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS 28.

الجدول رقم 13: الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	.954**	<0.001
الرقابة الداخلية في شركة كوندور	.964**	<0.001

خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	0.763**	<0.001
--	---------	--------

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الاستبيان وبالاعتماد على برمجية **28SPSS V**

استناداً إلى ما تم عرضه أعلاه يلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية دالة إحصائياً وذلك لأن قيمة Sig أقل من 0.05، بمعنى أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى 5%، وهذا ما يؤكد فعلاً أن محاور الدراسة صادقة ومتسقة لما جاءت لقياسه.

2- اختبار ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات الاستبيان، أنه يعطى نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى؛ أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه، وعدم تغييره بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على نفس أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، وهذا المعامل عبارة عن نسبة تقيس قيمة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابات في حالة استجوابهم في نفس الظروف.

الجدول رقم 14: اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	14	0.883
الرقابة الداخلية في شركة كوندور	08	0.952
خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	06	0.632
الاستبيان ككل	28	0.943

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج **28SPSS V**

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات للاستبانة بلغ 0.943، كما أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة كانت جيدة، حيث تجاوزت النسبة المقبولة إحصائياً والمقدرة بـ 0.60، وهذا يدل على أن معاملات الثبات مرتفعة لمحاور الاستبيان، وهذا ما يؤكد ثبات الاستبيان بفقراته المختلفة وصلاحياتها للتطبيق على عينة الدراسة.

بعدما تم التأكد من صدق وثبات الأداة المعتمدة في الدراسة من خلال الاعتماد على صدق المحكمين والاتساق الداخلي وكذا البنائي بالإضافة إلى اختبار ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ؛ تم الجزم فعلاً بأن

كل محاور الاستبانة صالحة لقياس المفاهيم التي صممت لأجلها، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الأداة لقياس مفاهيم الدراسة واختبار فرضياتها في المراحل الموالية.

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي والأدوات الإحصائية المستخدمة

يعرض هذا المطلب اختبار التوزيع الطبيعي، والأدوات الإحصائية لمعالجة إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبانة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

لاختبار الأدوات الإحصائية المناسبة لمعالجة إجابات أفراد العينة على عبارات أداة الدراسة، وأيضاً اختيار الأدوات المناسبة لاختبار صحة الفرضيات حتى تكون النتائج أكثر دقة يجب أولاً تحديد ما إذا كانت بيانات أفراد العينة المتعلقة بإجاباتهم على متغيرات الدراسة التي يتم دراستها وتحليلها، هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع التوزيع منها طريقة اختبار **Kolmogorov-Smirnov** التي توفرها الحزمة الإحصائية SPSS، ويعود سبب إجراء هذا الاختبار إلى وجود نوعين من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في اختبار الفرضيات:

- أساليب إحصائية معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها يتبع التوزيع الطبيعي.
- أساليب إحصائية غير معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها لا يتبع التوزيع الطبيعي.

لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من أجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولاً أن نتعرف على طبيعة توزيع بيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات. والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول 15: اختبار التوزيع الطبيعي

رقم المحور	المحور	Kolmogorov-Smirnov	مستوى الدلالة Sig
01	كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	0.096	0.200
02	الرقابة الداخلية في شركة كوندور	0.108	0.200
03	خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	0.131	0.089

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 28

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية sig لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.05 لكل متغيرات الدراسة، مما يدل على إتباع بيانات إجابات أفراد العينة للتوزيع الطبيعي، لذا يتم استخدام الأدوات الإحصائية المعلمية لتحليل إجاباتهم ولاختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة وتحليل إجابات أفراد العينة

تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 28V، وتم استخدام بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليل كذلك الاشكال البيانية التي تتمثل فيما يلي:

- اختبار الثبات: وذلك من خلال معرفة صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموع من المحكمين، الذين أبدوا مجموعة من الملاحظات، وتم التأكد من ثبات الدراسة عن طريق الاتساق الداخلي بحساب معامل ألفا كرونباخ.
- اختبار التوزيع الطبيعي: ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة نوع توزيع بيانات أفراد العينة؛
- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي: وهذا لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان؛
- الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة اتجاه كل عبارة، ويوضح التشتت في إجابات أفراد العينة؛
- اختبار الانحدار الخطي البسيط للتحقق من فرضيات الدراسة.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم عرض الإحصاءات الوصفية لمحاول الدراسة المتمثلة وذلك باستخدام كلا من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما سيتم تحديد درجة الموافقة لكل عبارة من عبارات كل محور.

- عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور.

بعد تحليل إجابات افراد العينة باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية للمحور الأولي كما يلي:

جدول 16: يوضح نتائج تحليل إجابات افراد العينة على عبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تتوفر الشركة على برامج للمحاسبة تلبي كل احتياجات المعالجة التي تتناسب مع طبيعة النشاطات الاقتصادية للشركة	3.87	1.056	مرتفعة

2	البنية التحتية لنظام المعلومات المحاسبي في الشركة ملائمة لمختلف المستخدمين	3.85	1.089	مرتفعة
3	لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها	3.79	1.151	مرتفعة
4	قواعد بيانات الشركة واضحة وسلسة ويتم التأكد من البيانات الواردة	3.85	1.014	مرتفعة
5	تتشارك قواعد بيانات الشركة بين مستخدميها وكافة الإدارات	3.77	1.111	مرتفعة
6	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي خاص بالمرتبات والأجور	3.87	1.031	مرتفعة
7	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي للمشتريات والتكاليف	3.97	0.843	مرتفعة
8	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي لحسابات الأصول واهتلافا	3.77	1.012	مرتفعة
9	يتوفر لدى الشركة برنامج محاسبي خاص بالمخازن	3.90	1.095	مرتفعة
10	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين القائمين على نظام المعلومات المحاسبي لتمكينهم من تطويره	4.05	1.025	مرتفعة
11	نظام المعلومات المحاسبي في الشركة يساهم في تبسيط إجراءات العمل	4.05	0.944	مرتفعة
12	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي ملائمة لحاجات الشركة وللمدققين وفي الوقت المناسب	3.79	1.031	مرتفعة
13	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والعمال	3.72	1.213	مرتفعة
14	تتضمن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي مؤشرات حول بناء التوقعات والتنبؤات	3.79	1.128	مرتفعة
	كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	3.860	0.664	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج SPSS V 28

بهدف معرفة أهمية مدى كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور تم التوصل بفضل إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المعبرة عن هذا المحور والمتمثلة في 14 عبارة إلى جملة من النتائج، حيث أن كل إجابات المستجوبين كانت بدرجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسطات آرائهم كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور تتراوح بين 3.72 و 4.05، حيث جاءت العبارة التي تنص على " تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين القائمين على نظام المعلومات المحاسبي لتمكينهم من تطويره " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.05 وانحراف معياري 1.025، في حين جاءت العبارة التي تنص على " توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تغذية عكسية عن نتائج

النشاطات والعمال". في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 1.213.

خامساً: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور الرقابة الداخلية في شركة كوندور :
بعد تحليل إجابات افراد العينة باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني كما يلي:

جدول 17: يوضح نتائج تحليل إجابات افراد العينة على عبارات محور جودة التدقيق الداخلي في شركة كوندور

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	يتوفر لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة دليل مراقبة إجرائية لآليات العمل	3.69	0.832	مرتفعة
2	لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة سياسات واجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهلا للمراقب	3.67	0.806	مرتفعة
3	لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية الرقابة	3.67	0.772	مرتفعة
4	يوجه الرقابة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر الى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء والانحرافات	3.77	0.777	مرتفعة
5	يشدد قسم الرقابة الداخلية بالشركة على الإجراءات الرقابية لضمان اليات رقابة الجودة	4.10	0.754	مرتفعة
6	يقوم المراقب الداخلي بإبلاغ الادارة فور وصول معلومات من شأنها ان تؤثر على عملية الرقابة	4.03	0.811	مرتفعة
7	يطبق قسم الرقابة الداخلية بالشركة سياسات واجراءات واضحة لمعالجة الاختلافات بين أعضاء فريق الرقابة	3.87	0.801	مرتفعة
8	يقوم قسم الرقابة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة الإجراءات التي قام بتنفيذها	4.03	0.843	مرتفعة
	الرقابة الداخلية في شركة كوندور	3.85	0.691	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج SPSS V 28

بفضل إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المعبرة عن هذا المحور والمتمثلة في 08 عبارات إلى جملة من النتائج، حيث أن كل إجابات المستجوبين كانت بدرجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسطات آرائهم حول الرقابة الداخلية في شركة كوندور تتراوح بين 3.67 و 4.03، حيث جاءت العبارة التي تنص على " يقوم

المراقب الداخلي بإبلاغ الإدارة فور وصول معلومات من شأنها أن تؤثر على عملية الرقابة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.03 وانحراف معياري 0.811، في حين جاءت العبارة التي تنص على " لدى قسم الرقابة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية الرقابة " في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.772.

* عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور:

بعد تحليل إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية للمحور الثالث كما يلي:

جدول 18: يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	يتم إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب لتلبي احتياجات مستخدميها	3.87	0.833	مرتفعة
2	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بالدقة	3.44	0.821	مرتفعة
3	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي خالية من التحيز	3.28	0.759	متوسطة
4	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي ممثلة بشكل صادق للظواهر المراد التقرير عنها	3.54	0.822	مرتفعة
5	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج	3.51	0.823	مرتفعة
6	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي تتميز بالوضوح والشفافية	3.79	0.695	مرتفعة
	خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	3.57	0.471	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج SPSS V 28

بفضل إجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات المعبرة عن هذا المحور والمتمثلة في 16 عبارة إلى جملة من النتائج، حيث أن كل إجابات المستجوبين كانت تقريبا بدرجة موافقة مرتفعة، كما يلاحظ أن متوسطات آرائهم

حول خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور تتراوح بين 3.28 و 3.87، حيث جاءت العبارة التي تنص على " يتم إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب لتلبي احتياجات مستخدميها " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري 0.833، في حين جاءت العبارة التي تنص على " التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي الحالي خالية من التحيز " في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.28 وانحراف معياري 0.759.

المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

للتحقق من فرضيات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (one Sample t-test)، ويفيد هذا الاختبار في الكشف عما إذا كان هناك فرق جوهري (دال احصائي) بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات كل محور من محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي. بالإضافة الى تحليل الانحدار البسيط من أجل إثبات العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

لاختبار صحة الفرضية التي مفادها "يتميز نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور بالكفاءة والفعالية"، تم استخدام اختبار (one Sample t-test)، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 19: يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور والمتوسط الفرضي

Test Value=3								
كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean Difference	t	df	Sig	القرار
	39	3.86	0.66	0.86	8.086	38	<0.001	دال
قيمة T الجدولية: T=2.04 بدرجة حرية DF=38								

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS V 28

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات محور كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور بلغ 3.86 وبانحراف معياري بلغ 0.66 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي $m=3$ والفرق بينهما موجب $(0.66=3-x)$ أي نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور يتميز بالكفاءة والفعالية حسب وجهة نظر العينة محل الدراسة، وإجابات العينة دال إحصائياً حيث أن قيمة T المحسوبة 8.086 أكبر من T الجدولية والمقدرة بـ 2.04، كما أن قيمة Sig أقل من مستوى الدلالة 0.01. وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة: "يتميز نظام المعلومات المحاسبي في شركة كوندور بالكفاءة والفعالية".

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

لاختبار صحة الفرضية التي مفادها " يتميز التدقيق الداخلي في شركة كوندور بالجودة "، تم استخدام اختبار (one Sample t-test)، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 20: يوضح الفروق بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي فقرات محور الرقابة الداخلية في شركة كوندور والمتوسط الفرضي

Test Value=3								
الرقابة الداخلية في شركة كوندور	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Mean Difference	t	df	Sig	القرار
	39	3.85	0.69	0.93	7.71	38	<0.001	دال
قيمة T الجدولية: T=2.04 بدرجة حرية DF=38								

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS V 28

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات محور جودة التدقيق الداخلي في شركة كوندور بلغ 3.85 وبانحراف معياري بلغ 0.69 وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي $m=3$ والفرق بينهما موجب ($x-3=0.85$) أي أن الرقابة الداخلية في شركة كوندور يتميز بالجودة حسب وجهة نظر العينة محل الدراسة، وإجابات العينة دال إحصائياً حيث أن قيمة T المحسوبة 7.71 أكبر من T الجدولية والمقدرة بـ 2.04، كما أن قيمة Sig أقل من مستوى الدلالة 0.01. وبالتالي نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة القائلة: " تتميز الرقابة الداخلية في شركة كوندور بالجودة ".

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار صحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها " يوجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في الشركة محل الدراسة."؛ تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كلا من نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 21: يبين الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية

المتغيرات	جودة التدقيق الداخلي
نظام المعلومات المحاسبي	معامل الارتباط r
	Sig
	0.940**
	<0.001

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS 28

من خلال قيمة R الموضحة في الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة Sig أقل من 0.001 وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة ارتباط قوية بين نظام المعلومات المحاسبي و الرقابة الداخلية.

يبين الجدول أدناه نتائج العلاقة الانحدارية بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في شركة كوندور .

الجدول 22: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية بشركة كوندور

المتغير	B	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية sig	معامل التحديد R ²	القرار الاحصائي
الثابت	0.081	0.354	2.02	0.726	0.883	قبول
وضوح الدور	0.977	16.736		<0.001		الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS 28

أشار الجدول () إلى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في شركة كوندور ، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الرقابة الداخلية في شركة كوندور ، حيث يشير معامل الارتباط R (0.940) إلى قوة العلاقة بين المتغيرين ، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين المتغيرين ؛ إضافة إلى ذلك ؛ يتضح من خلال قيمة معامل التحديد R² البالغة (0.883) أن نظام المعلومات المحاسبي يفسر ما نسبته (88.30%) من التباين في الرقابة الداخلية ، وهي قوة تفسيرية جيدة ، وبالتالي فإن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في تحسين الرقابة الداخلية بنسبة (88.30%) ، أما النسبة المتبقية والبالغة (11.70%) فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج. كما بلغت قيمة B₁ (0.977) ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي الى زيادة في تحسين الرقابة الداخلية بقيمة (0.977) ، كما بلغت قيمة T المحسوبة للثابت B₀ (0.354). وهي غير دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 ، في حين بلغت قيمة معامل الانحدار B₁ (16.736) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) ، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على: يوجد علاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في الشركة محل الدراسة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

نصت الفرضية الرابعة على: " تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي على الرقابة الداخلية في شركة كوندور".

ومن أجل التحقق من الفرضية سوف نستخدم تحليل الانحدار البسيط، حيث يبين الجدول أدناه نتائج العلاقة الانحدارية بين خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في شركة كوندور

الجدول 23: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في شركة كوندور

المتغير	B	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية sig	معامل التحديد R ²	القرار الاحصائي
الثابت	0.693	0.999	2.02	0.324	0.364	قبول
خصائص المعلومات المحاسبية	0.885	4.598		<0.001		الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS 28

أشار الجدول السابق إلى العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية في شركة كوندور، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية خصائص المعلوم المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الرقابة الداخلية، حيث يشير معامل الارتباط R (0.603) إلى قوة ضعيفة نوعاً ما في العلاقة بين المتغيرين، كما تكشف قيمة معامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية موجبة. إضافة إلى ذلك؛ يتضح من خلال قيمة معامل التحديد R² البالغة (0.364) أن المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي تفسر ما نسبته (36.40%) من التباين في أداء جودة التدقيق الداخلي، وهي قوة تفسيرية ضعيفة، وبالتالي فإن خصائص المعلومات المحاسبية يساهم في تحسين الرقابة الداخلية بنسبة (36.40%)، أما النسبة المتبقية والبالغة (63.60%) فإنها تعزى لمساهمة متغيرات أخرى لم تؤخذ في النموذج. كما بلغت قيمة B₁ (0.885)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى خصائص المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة في تحسين الرقابة الداخلية بقيمة (0.885)، كما بلغت قيمة T المحسوبة للثابت B₀ (3.999). وهي غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية 0.05، في حين بلغ معامل الانحدار B₁ (4.598) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على: تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي على الرقابة الداخلية في شركة كوندور.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة محل الدراسة وهي كوندور -برج بوعرييج- من خلال التطرق الى نشأتها وهيكل تنظيمها وأهم نشاطاتها وأهدافها ،واعتمدنا في هذه الدراسة علي الاستمارة التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة من موظفي وإطارات الإدارة، وتضمنت الاستمارة محورين أساسيين هما: نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ،عند استرجاع الاستمارة قمنا بتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج الحزمة الاجتماعية SPSS ،وقد قمنا بحساب النسب المئوية ،المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ،معامل ألفا كرونباخ من اجل تحليل اجابات افراد العينة وتفسيرها للإجابة علي إشكالية الدراسة وتحديد دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية ،وقد توصلنا الى أنها توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين وهي علاقة نسبية من خلال تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة.



من خلال ما تطرقنا اليه في الجانب النظري للإطار المفاهيمي لكل من النظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية بالإضافة الى الدراسة الميدانية في مؤسسة كوندور (condor) المنطقة الصناعية برج بوعريرج استخلصنا النتائج التالية:

- 1- السياسة المحاسبية تمثل أحد العوامل في التنظيم المحاسبي بما يحسن الرقابة الداخلية.
 - ان السياسة المحاسبية لأي مؤسسة تحرص علي تصميم نظام معلومات محاسبي يراعي ما يتطلب الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات وهذا ما يسهل ويحسن عملية الرقابة
 - ان السياسة المحاسبية لمؤسسة كوندور تحرص علي ان تكون مخرجات النظام (التقارير والقوائم الختامية) معالجة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات, حتى يتمكن المستعملون لها بالمقارنة بين عدة سنوات والحصول علي معلومات محاسبية تمتاز بالسرعة والدقة وبتكاليف معقولة كما يساعد علي الرقابة عليها ومنه فان الفرضية صحيحة ومحقة
- 2- البيانات المالية دليل اثبات على نوعية الرقابة الداخلية المكرسة.
 - ان الاعداد الجيد للبيانات المالية باحترام جميع نظم المحاسبية يساعد على المراجعة وتدقيق جميع حسابات المؤسسة مما يدل على عناصر الرقابة المكرسة داخل المؤسسة.
 - ان الالتزام بالمبادئ المحاسبية وتسلسل المنطقي في طريقة المعالجة لأجل انتاج مخرجات تتميز بمعلومات محاسبية ذات مصداقية لاستعمالها كمدخلات لنظام الرقابة الداخلية يساهم في اعطاء بيانات تعكس صورة المؤسسة.
 - إن المؤسسة ونظرا لطبيعتها القانونية ملزمة بالتصريحات الجبائية وكذا تقديم الميزانية المالية والجبائية لمصلحة الضرائب بالإضافة الى حسابات السنوات السابقة، فإن وجدت تحفظات من طرف مصلحة الضرائب على قوائم المؤسسة هذا يدل على عدم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وي حالة العكسية أي حالة عدم وجود تحفظات يدل على فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

والحمد لله رب العالمين.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر و المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم الجزراوي، و عامر الجنابي. (2009م). *أساسيات نظم المعلومات المحاسبية*. عمان، الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع.
2. أحمد سعيد الحسن. (2014). *نظام الرقابة الداخلية*. مصر: مركز المقتصد للتدريب المالي والمصرفي.
3. أحمد محمد نور، و شحاتة السيد. (2003م). *مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
4. ألفين أرينز، و جيمس لوبك. (2002م). *المراجعة مدخل متكامل*. (محمد عبد القادر الدبسطي، حجاج أحمد حامد، المحررون، و محمد عبد القادر الدبسطي، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
5. حسين القاضي، و مأمون توفيق حمدان. (2001م). *مدخل معاصر في بناء نظرية المحاسبة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
6. خالد راغب الخطيب. (2010م). *الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي.
7. خالد أمين عبد الله. (2000م). *علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية*. عمان: دار وائل.
8. خالد أمين عبد الله. (1998م). *التدقيق والرقابة في البنوك*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
9. عبد الرزاق محمد قاسم. (2004م). *تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
10. عبد العال أحمد رجب، و أحمد عبد المالك محمد. (2003). *وآخرين، الأنظمة والمشكلات المحاسبية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
11. عبد العزيز النقيب كمال. (2014م). *مقدمة في نظرية المحاسبة* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. عبد الفتاح محمد الصحن، و سمير كامل. (2001م). *الرقابة والمراجعة الداخلية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
13. عبد اللطيف محمد حمزة. (2011م). *النظم المحاسبية نظم المعلومات المالية والمعالجة الإلكترونية للحسابات*. ليبيا: الدار الجامعية.
14. عبد الوهاب نصر علي، و شحاتة السيد شحاتة. (2006م). *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال الواقع والمستقبل*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
15. عطا الله سويلم الحسان. (2009م). *الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات*. عمان: دار الراية للنشر.
16. غسان فلاح المطارنة. (2006م). *تدقيق الحسابات المعاصرة*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.
17. فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، و محمود مراد مصطفى. (2002م). *الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
18. فيصل جميل السعيدة. (2007م). *المحاسبة الادارية تخصص نظم المعلومات*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
19. محمد سمير صبان، اسماعيل جمعة، و محمد كامل أحمد. (2003م). *المحاسبة المتوسطة الإطار الفكري والعملية للمحاسبة كنظام للمعلومات*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
20. محمد علي محمد الجابري. (2014م). *تقييم دور المنطق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن*. مذكرة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.
21. ميلود عزوز. (2007م). *دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية*. رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

قائمة المصادر والمراجع

22. نعيم دهمش ، محمد أبو نصار، و محمود الخاليلة. (1999م). مبادئ المحاسبة (الإصدار 1). عمان، الأردن: الدراسات المصرفية.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

23. بلال براج. (2015م). تقييم دور المراجع الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية. مذكرة شهادة الماجستير ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس.

24. بوبكر عميروش. (2010م). دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة : دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف. رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف.

25. خالد عمر كحلوت. (2004م). مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة. رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة.

26. زكرياء قلالة . (2014م). دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية . مذكرة شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

27. سامح رفعت أبو حجر. (2010م). دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات. مذكرة ماجستير ، جامعة القاهرة.

28. عتير سليمان. (2012م). دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

29. محمد علي محمد الجابري. (2014م). تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن . مذكرة الماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.

30. ميلود عزوز . (2007م). دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

31. ناجي بن يحي . (2012م). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي. مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

ثالثاً: المقالات

32. أحمد العماري. (2001م). طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإنسانية(1).

ب- مراجع باللغة الأجنبية

33. berien , R., & sencal, j. (1984). *contrôle interne et vérification*. JNC, Canada: Preportaine.

34. Raffegeau, J., P, D., Causale , R., & Ashwort, F. (1979). *Audit et contrôle des comptes*. Editions Publi - Union.

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns at the corners and midpoints.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
أ-ج	مقدمة
16-4	الفصل الأول الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية
4	تمهيد:
7-5	المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي
5	أولاً: تعريف نظام المعلومات
5	ثانياً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
7-6	ثالثاً: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي 1- نظام المحاسبة المالية: 2- نظام المحاسبة الإدارية:
7	رابعاً: أهداف نظام المعلومات المحاسبي
8	خامساً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي
14-8	المبحث الثاني: مبادئ وتصنيفات نظام المعلومات المحاسبي
9-8	أولاً - مبادئ نظام المعلومات المحاسبي 1. مبدأ التكلفة المناسبة 2. مبدأ الثبات على الطريقة 3. مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير 4. مبدأ الهيكلية 5. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية 6. مبدأ المرونة 7. مبدأ إعداد التقارير
10-9	ثانياً: مكونات نظام المعلومات المحاسبي 1. مدخلات نظام المعلومات المحاسبي 2. شروط قبول المستند كدليل موضوعي لإثبات الأحداث الاقتصادية 3. دور المستندات في نظام المعلومات المحاسبي
	ثالثاً- معالجة البيانات المحاسبية

10	1 . التسجيل في دفتر اليومية 2 . الترحيل إلى دفتر الأستاذ
11	رابعا- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي 1 - القوائم المالية 2 - التقارير الإدارية
13	خامسا- الرقابة والتغذية العكسية
13	سادسا- علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات
14	خلاصة الفصل الأول
32-16	الفصل الثاني علاقة نظام المعلومات المحاسبية بنظام الرقابة الداخلية
23-16	المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية
16	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نظام الرقابة الداخلية
16	المطلب الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية
17	الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية
17	الفرع الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية
19-18	الفرع الثالث: أنواع نظام الرقابة الداخلية 1- الرقابة الإدارية 2- الرقابة المحاسبية 3- الضبط الداخلي
20	المطلب الثالث : أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية
20	الفرع الأول : أهمية نظام الرقابة الداخلية
22-20	الفرع الثاني : أهداف نظام الرقابة الداخلية 1 - حماية أصول المؤسسة 2-ضمان نوعية ودقة المعلومات 3- تحسين الأداء و تحقيق الكفاءة الإنتاجية 4- احترام تعليمات و سياسات الإدارة
22-21	المطلب الرابع: مكونات نظام الرقابة الداخلية 1-بيئة الرقابة 2- تقيم المخاطر

	3- أنشطة الرقابة
	4- المعلومات والاتصال
	5- المتابعة
29-22	المبحث الثاني: مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه
23	المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية 1- هيكل تنظيمي إداري 2- النظام المحاسبي السليم
23	المطلب الثاني: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية
24	الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية
24	الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية أولا : الرقابة الداخلية المحاسبية ثانيا: الرقابة الداخلية الإدارية وتهدف لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ثالثا: الضبط الداخلي
29-25	الفرع الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية أولا: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية ثانيا : المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية
26	الفرع الرابع: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية
28	الفرع الخامس: مكونات نظام الرقابة الداخلية
30	خلاصة الفصل
62-32	الفصل الثالث: التطبيق على مؤسسة كوندور للإلكترونيات
33	المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة
33	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
34	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
35	المطلب الثالث: السياسات المتبعة للرفع من كفاءات الموارد البشرية
35	أولا: سياسة التوظيف
36	ثانيا: التكوين
38	ثالثا: التدريبات داخل المؤسسة
38	رابعا: التقييم

فهرس المحتويات

38	خامسا: انشاء شركة للتكوين *كوندور أكاديمي*
40	المبحث الثاني: الإعداد المنهجي للدراسة التطبيقية
40	أولا: منهج الدراسة
41	ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة
47-45	ثالثا: أداة الدراسة المستعملة
52-48	رابعا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
56	خامسا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور جودة التدقيق الداخلي في شركة كوندور
61-58	المبحث الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة
62	ملخص الفصل الثالث
64	خاتمة
67-66	قائمة المصادر والمراجع
72-69	فهرس المحتويات
73	الملخص

ملخص :

يُعدّ نظام المعلومات المحاسبي جوهرًا أساسيًا في تعزيز الرقابة الداخلية، فهو من بين أهم الأنظمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في كلّ مؤسسة، يهدف إلى مراجعة وتقييم الأعمال المالية لخدمة الإدارة من خلال التقييم والامتثال للقوانين والضوابط، فهي تحافظ على الثروة المالية وتتجنب الأخطار الناتجة عن سوء التسيير أو العشوائية، يحسن نظام المعلومات المحاسبي من كفاءة الإدارة والعاملين لمستويات راقية، تثمر نتائج إيجابية.

summary :

The accounting information system is essentially essential in enhancing internal control, as it is among the most important systems that cannot be dispensed with in every institution. It aims to review and evaluate the financial business to serve the administration through evaluation and compliance with laws and controls. Management or randomness, the accounting information system improves the efficiency of management and employees to high levels.